



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي -الطور الثاني-

في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق

بمعنوان:

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية

" دراسة حالة مؤسسة صناعة الحديد والفولاذية sarl safiac تقرت

من إعداد الطالبة: ورقلي ايمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/12

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ / كسكس مسعود (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د / طيبي عبد اللطيف بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

د /مقدم خالد (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي -الطور الثاني-

في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة و تدقيق

بـعـنـوان:

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية
" دراسة حالة مؤسسة صناعة الحديد والفولاذية sarl safiac _تقرت_

من إعداد الطالبة : ورقلي ايمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ / كسكس مسعود (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د / طيبي عبد اللطيف (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

د / .مقدم خالد (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

إلى صديقاتي من قريب ومن بعيد.

الاهداء

أهدي مثرة عملي هذا إلى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى التي

الجنة تحت قدميها

أمي الحبيبة الغالية أطل الله في عمرها.

والى ينبوع العطاء الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى من أوقد

لي شمعة الامل تمنيت وجوده يوم تخرجني أبي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

إلى زوجي ورفيق دربي

إلى ابنتي الغالية رؤية بطبطة

إلى أخواتي الذين كانوا سنداً لي.

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاً وأخراً بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف **طبي عبد اللطيف** ، على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله مني فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم ييخلوا في تقديم يد العون لنا وندين بالشكر أيضاً إلى كل عمال مؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية تفتت،الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية لتحسين أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على مفهوم المراجعة الداخلية وأنواعها، ومبادئها التي تتلائم مع المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي.

فالمراجعة الداخلية وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها واجراءاتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، وهي أداة تستعملها المؤسسة للكشف عن مواطن الغش والخطأ وتحديد نقاط القوة وتنبية ادارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية , الأداء , الأداء المالي .

Summary:

This study aims to recognizing the role of the internal review to regaining the fiscal performance of the economic enterprise. That is through recognizing the concept of internal review and its types and its disciplines which fit the economic enterprise.

Hence, its contribution in ameliorating the fiscal performance.

The internal review is an act that helps the management of an enterprise in applying its policies and procedures then achieving its targets competently and efficiently.

Moreover, it is a tool used by the enterprise to detect the deception and errors.

Besides, the point of strength and warning the administration of what may confront as risks.

The key words: internal review. Performance. Fiscal performance

قائمة المحتويات

V	الاهداء.....
VI	شكر وتقدير.....
IV	الملخص:.....
IV	قائمة المحتويات.....
IV	قائمة الجداول.....
IV	قائمة الأشكال.....
V	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة:.....
1	الفصل الأول:.....
1	الادبيات النظرية والتطبيقية.....
1	مدخل الفصل 1:.....
2	المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.....
2	المطلب الأول: نشأة و تعريف المراجعة الداخلية.....
5	المطلب الثاني: أنواع ومعايير المراجعة الداخلية:.....
9	المطلب الثالث: أهمية و أهداف وظيفة المراجعة الداخلية.....
13	المطلب الرابع : مبادئ ومهام المراجعة الداخلية
14	المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي.....
14	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وأهم خصائصه.....
23	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه.....
26	المطلب الرابع : تقييم الأداء المالي وأهم أنواعه
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
38	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة الداخلية.....
48	المطلب الثاني : الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي.....
54	المطلب الثالث : الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....
55	خلاصة 2:.....
1	الفصل الثاني.....

1	الدراسة الميدانية.....
63	مدخل الفصل 2:.....
64	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة صناعة الحديد والفولاذية sarl safiac تقرت
64	المطلب الأول: نشأة مؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بتوقرت
67	المطلب الثاني: مخطط الهيكل التنظيمي للشركة:
71	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لسنتي 2019 – 2020
84	المطلب الثالث: قياس الأداء المالي لسنتي 2019 . 2020.....
88	المطلب الرابع : التفسير المالي.....
91	خلاصة 2:.....
93	الخاتمة
98	قائمة المراجع
99	قائمة المراجع :
101	قائمة الملاحق:.....
101	الملحق 01: جانب الاصول 2019.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	يمثل أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	01
66	يمثل توزيع العمال حسب الجنس	02
67	يمثل قائمة استقصاء خاصة بنظام المراجعة الداخلية	03
68	يمثل قائمة استقصاء خاصة بالأداء المالي	04
71	يمثل جدول حسابات النتائج لسنتي 2019.2020	05
73	يمثل جانب الاصول للميزانية المالية لسنة 2019	06
76	يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية لسنة 2019	07
78	يمثل جانب الاصول للميزانية المالية سنة 2020	08
80	يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية سنة 2020	09
82	يمثل ميزانية مختصرة لسنة 2019	10
83	يمثل الميزانية المختصرة لسنة 2020	11
84	يمثل قياس الاداء المالي بواسطة النسب المالية لسنتي 2020/2019	12
86	يمثل قياس الاداء المالي بواسطة التوازنات المالية	13

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
13	أهداف المراجعة الداخلية	01
21	مصفوفة الفعالية والكفاءة	02
68	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	03

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملاحق
101	01: جانب الاصول 2019	01
102	جانب الخصوم 2019	02
103	جدول حساب النتائج 2019	03
105	ميزانية المالية جانب الأصول 2020	04
106	الميزانية المالية جانب الخصوم 2020	05
107	جدول حساب النتائج 2020	06

المقدمة

المقدمة:

بعد التحولات السياسية والاجتماعية شاهد عام تطور كبير في مجال الاقتصادي ، فكانت لهذه التحولات أثرا على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر .

حيث مس هذا التطور الاقتصادي حجم المؤسسة ما أدى الى اهتمام بالإجراءات المراجعة الداخلية للمؤسسة من أجل الحفاظ على أصول وأموال المؤسسة وامتناعها من الوقوع في الخطأ فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة ، حيث تهدف هذه الوظيفة إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات، كما تهدف إلى التحقق من دقتها والحفاظ عليها مراجعة أنشطتها .

وقد اتسع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل استخدام أدوات إحصائية واستخدام مؤشرات ونسب مالية لتقييم وتحسين الأداء المالي بما يمكن من تحقيق كفاءة وفعالية الأداء المالي، حيث يعتبر هذا الأداء مرآة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة. وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية :

- ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين أداء المالي للمؤسسة؟

ومن الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي المراجعة الداخلية ؟

- ما هو الأداء في المؤسسة الاقتصادية والأداء المالي بالأخص ؟ .

- هل المراجعة الداخلية تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟ .

- هل لوظيفة المراجعة الداخلية تأثير على الأداء المالي للمؤسسة ؟ .

الفرضيات :

- المراجعة الداخلية أداة فعالة في المؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها .
- يعتبر الأداء في المؤسسة الاقتصادية أكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية المؤسسة وكفاءتها وهذا يركز على الأداء المالي .

- للمراجعة الداخلية مساهمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

مبررات اختيار الموضوع :

- بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة .
- تطابق طبيعة الموضوع مع طبيعة التخصص .
- تنمية المعارف والمكتسبات وتطويرهما في مجال المراجعة الداخلية.
- الأهمية البالغة لوظيفة المراجعة الداخلية .

أهداف البحث:

- دراسة مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .
- معرفة ما إذا كان لوظيفة المراجعة الداخلية تأثير على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أهمية البحث:

- تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها وذلك للحاجة إلى تطبيقها في مختلف المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها.
- تعمل وظيفة المراجعة الداخلية على تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية .
- تعمل على التأكد من تطبيق مختلف الإجراءات واللوائح .
- القيام بالتحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

حدود الدراسة :

تحددت حدود الدراسة المكانية في مؤسسة صناعة الحديد والفولاذية sarl safiac تقرت

تحددت حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة :

- من 20 مارس 2022 إلى غاية 10 افريل 2022 م .

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي .

- المنهج الوصفي في عرض المفاهيم العامة لموضوع البحث.

- المنهج التحليلي في تحليل النتائج الدراسة التطبيقي

الفصل الأول:

الادبيات النظرية والتطبيقية

مدخل الفصل 1:

شاهد العالم خلال السنوات الماضية اهتماما كبيرا و تزايد في اهمية المراجعة الداخلية حيث انها شئ حتميا وضروريا للمؤسسة وتهدف التحقيق اهدافها المسطرة تطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية , كما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية . أما حاليا وفي وقتنا الحاضر أصبح لوظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في تحسين أداء المؤسسة , وذلك من خلال فحص وتقييم السياسات والإجراءات بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تحسين كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية و هذا من أجل إعطاء صورة صادقة وصحيحة عن المؤسسة. ومن هذا سوف نتطرق الى مبحثين وهما

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة، إذ أصبح وجودها لا يمكن الاستغناء عنه، ولقد كان لظهور الثروة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها , حيث ظهر هذا خلال انفصال الملكية عن الإدارة، وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبتها , بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر أو كافي على واقع المؤسسة الحقيقي و كذا وجهة رأس ماله المساهم به بالمؤسسة ومنه أصبح من الضروري وجود طرف آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتبعين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد حدثت . وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل و إجراءات خاصة .

المطلب الأول: نشأة و تعريف المراجعة الداخلية

مرت المراجعة الداخلية بكثير من المراحل ، حيث ساهمت العديد من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم مراجعة داخلية داخل المؤسسات ، وبناءا على ذلك سوف نتطرق لنشأة وتعريف المراجعة الداخلية في يلي :

اولا نشأة المراجعة الداخلية:

نشأة المراجعة الداخلية .تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة حديثة نسبيا، حيث يرجع ظهورها كفكرة إلى الأزمة العالمية لسنة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت ترتبط المراجعة الداخلية بالأشخاص الذين يعملون داخل المؤسسة، فالشخص الذي يقوم بتلك المراجعة هو موظف داخل المؤسسة هدفه خدمة الإدارة ومراجعة العمليات المالية وحماية أصولها.¹ فعادة ما تنشأ وظيفة المراجع الداخلي بهدف الضبط المالي و الإداري الداخلي للمؤسسة بشكل يطمئن المدير العام على حسن سري عمليات المؤسسة من الناحية النظامية فالمراجع الداخلي ليس فردا واحد فحسب بل عملية ذات نظام متكامل تسمى بالمراجعة الداخلية.

وقد ظهرت المراجعة الداخلية للتخفيف من عبئ خدمات مكاتب المراجعة الخارجية وهكذا ظهر المراجعون الداخليون الذين يقومون بأعمال المراجعة وهم تابعون للمؤسسة الذين يمثلون الأيدي المساعدة أو المعالجة للمراجعين الخارجيين وليس الوظيفة.

¹ -فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 44ص، 2002

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

وفي وقتنا الراهن أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الاهمية اعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية،

فقد ابتدأت بنطاق وجمال ضيق على مراجعة القيود و السجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك حنو

المجالات الإدارية والتشغيلية.¹

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى فروع الرقابة الداخلية، باحترام وثقة كل إدارات المؤسسة لما تقدمه من فحص شامل وتقييم

موضوعي للأنشطة وقد ساعدت العوامل التالية على تطورها :

- الحاجة إلى وسائل للاكتشاف الأخطاء والغش.

- ظهور المؤسسات ذات الفروع الجغرافية.

وتمشيا مع التطورات و الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث جمالها أو القائمين عليها حيث أصبحت

كنشاط مستقل داخل المؤسسة وفي الجزائر وخلال الفترة (1980 – 1988) تم إنشاء مجلس المحاسبة بواسطة القانون

08/05 الصادر بتاريخ 1980/ 07/ 08 هذا القانون اسند مهمة مراقبة الحسابات المؤسسات العمومية مجلس المحاسبة

حسب المادة الخامسة .²

مجلس المحاسبة يراقب مختلف الحسابات الممثلة مجموع مختلف العمليات المالية والمحاسبية الذي يتحقق من الدقة والاستمرارية

و المصادقية " فحين ما بعد الفترة 1988 ومن خلالها أبدى المشرع الجزائري اهتماما أكبر هذه الوظيفة من خلال التوصيات

و الإرشادات الصادرة في نص المادة 40 من القانون 01/88 الصادر 88 01/ 12 /التي نصت على ما يلي :

"يتعني على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة

أنماط سيرها وتسييرها. "³

ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية

هناك عدة تعاريف مختلفة للمراجعة الداخلية نذكر منها :

¹ العمرات أحمد صالح ، المراجعة الداخلية الإطار النظري المحتوى السلوكي، دار النشر، الأردن 1990 ،ص 12.

² ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني الدار الجامعية، مصر، 2006 ،ص 26.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 01/88، العدد 2 ،بتاريخ 1988/ 01/ 12

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

تعريف 1: عرفها مجمع المحاسبين و المراجعين الأمريكيين بأنها : " تتضمن الخطة التنظيمية وكل الطرق و المقاييس المتبناة داخل المؤسسة لحماية الأصول و اختبار مدى دقة البيانات المحاسبية ودرجة الوثوق بها و تحقيق الكفاءة من إستخدام الموارد و تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

تعريف 2: يمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقيمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المنشأة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات و الأقسام في هذه المنشأة ، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا . كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى .¹

تعريف 3 : هي وظيفة تقوم مستقلة داخل الجهة لغرض التدقيق عن طريق الفحص وتقييم أنشطتها المختلفة.²

تعريف 4 : هي نشاط تقويمي مستقل يستهدف مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها باعتبارها أساسا لخدمة الإدارة.

تعريف 4: هي مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة بغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية³

من خلال تعاريف نستنتج تعريف: هي وظيفة وإجراءات وتقييم مستقل داخل المؤسسة من طرف عاملين مختصين للكشف عن حالات الغش والخطأ

¹ - وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية ، مدخل علمي تطبيقي دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2010 ص 11 .

² عمار بن عبد الله العمار، الاطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية .الرياض .2014.ص 15

³ رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية ، الجنادرية للنشر والتوزيع . 2010.ص 10

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المطلب الثاني: أنواع ومعايير المراجعة الداخلية:

أولاً: انواع المراجعة الداخلية

تتعدد انواع المراجعة بتعدد الجهات المكلفة بها اوتنوع التشريعات التي تنظم الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية للمؤسسات الاقتصادية ولقد قسمنا المراجعة إلى أنواع كما يلي:

1 من حيث الجهة التي تقوم بها المراجعة.

تنقسم المراجعة الداخلية إلى:

–أجهزة رقابية عليا: ترتبط المراجع الداخلية عادة بالمسؤوليات العليا في الدولة لفرض منها الاستقلالية المطلوبة لتحقيق الرقابة على منشآت القطاع العام.

–المكاتب الخاصة: يمتلك قسم المراجعة الداخلية خواص ويقدمون خدمات المراجعة بأسعار يتفق عليها الطرفان.

–أقسام المراجعة الداخلية: عبارة عن خلية مستقلة تابعة للإدارة العليا تهدف إلى فحص وتقييم الأنظمة الرقابية والمحاسبية في المؤسسة.

2 من حيث درجة الالتزامية:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى:

–مراجعة التزامية. تكون المراجعة الداخلية إجبارية بموجب نصوص التشريعات والقوانين النافذة

–مراجعة اختيارية. تتم بمحض إرادة إدارة المؤسسة دون إن يكون هناك أي التزام بضرورة إجرائها.

3 من نطاق المراجعة:

تتفرع المراجعة الداخلية هنا إلى:

–المراجعة الكاملة: تسمح بإعطاء المراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه.

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

-المراجعة الجزئية: تتضمن وضع بعض القيود على نطاق مجال المراجعة.

4 من حيث مدى الفحص:

يمكن تقسيم المراجعة إلى:

-المراجعة الشاملة: هنا يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر بشكل شامل وتفصيلي.

-المراجعة الاختيارية: تعتبر الأكثر استعمالاً ، بحيث يختار المراجع عينة من كل وحدة متوحدات المؤسسة

للإجراء اختبارات عليها ثم يعمم النتائج على جميع وحدات المؤسسة.

ثانياً: معايير المراجعة الداخلية :

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين (IIA) وهي كالاتي : ¹

معايير خاصة بالاستقلال المهني **Independence** :

المركز التنظيمي **status organization** : يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له القيام بالأعمال والمسؤوليات الخاصة به بحرية .

الموضوعية **Objectivity** : عندما يقوم المراجع بعملية مراجعة يجب أن يكون موضوعياً في حكمه على الأشياء خلال قيامه بالمراجعة .

معايير خاصة بكفاءة الأداء المهني **Professional Proficiency** :

التشكيل **Staffing** : يجب أن تقدم التأكيدات على أن الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها .

المعرفة والمهارات والتدريب : يجب أن تتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة الداخلية والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤولياتهم عن أداء عملية المراجعة :

العلاقات الإنسانية والاتصال : يجب أن يتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات في التعامل مع الأفراد ؛

التعليم المستمر: يجب على المراجعين الداخليين المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية؛

¹ - وجدي حامد حجازي , مرجع سبق ذكره , ص 23 - 26 ,

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمهنة والمعايير الموضوعية للتصرف ؛

الإشراف : يجب أن الإشراف على تنفيذ المهام من قسم المراجعة الداخلية .

المعايير الخاصة بنطاق العمل :

يجب أن ينصب في الفحص والتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية للتنظيم والتقييم على مستوى الأداء في المسؤوليات المخصصة

لتحقيق الأهداف والمهام المحددة ، لذا يجب القيام بالأعمال التالية :

- مراجعة مدى الالتزام بالسياسات والخطط والقوانين والأنظمة؛
- حماية الأصول ؛
- الاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد؛
- تقييم مدى تحقق الأهداف المرجوة من البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم , وكذلك مدى انجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية

المعايير الخاصة بتنفيذ أعمال المراجعة :

يجب أن تتضمن أعمال المراجعة , تخطيط المراجعة , وفحص وتقييم المعلومات , وتوصيل النتائج , ثم القيام بعملية المتابعة :

أ/ التخطيط : يجب أن يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية المراجعة ؛

ب/ فحص وتقييم المعلومات؛

ت/ توصيل النتائج : يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج المراجعة ؛

ث/ المتابعة : يجب على المراجع الداخلي القيام بعملية المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على نتائج المراجعة.

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المعايير الخاصة بإدارة العمل في قسم لمراجعة :

مدير قسم المراجعة هو المسؤول الرئيسي عن الأداء السليم للمراجعة الداخلية ويكون ذلك من خلال :

أ/ تحديد الأهداف والسلطات والمسؤوليات ؛

ب/ التخطيط لعملية المراجعة ؛

ت/ وضع السياسات والإجراءات الخاصة بعملية المراجعة ؛

ث/ يجب على مدير المراجعة لداخلية وضع برامج لاختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم وتنمية مهاراتهم ؛

ج/ على مدير قسم المراجعة الداخلية وجهود المراجعة الخارجية ؛

ح/ جودة الأداء : وذلك من خلال وضع برنامج يهدف إلى تقييم المراجعة الداخلية¹.

¹ وجددي حامد حجازي , مرجع سبق ذكره , ص ص 23 – 26 ,

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المطلب الثالث: أهمية و أهداف وظيفة المراجعة الداخلية.

أولا / أهمية المراجعة الداخلية :

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال و تقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة , إضافة إلى أنها تعبير عين وأذن المراجع الخارجي وأهم آليات التحكم المؤسسي .
ذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة في :¹

- كبر حجم المنشأة وتعدد عملياتها .
 - اضطرار الإدارة إلى تفويض سلطات المسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة .
 - حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات .
 - حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أصول المؤسسة من الغش و السرقة والأخطاء .
 - حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي .
 - تطوير إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية .
- بالإضافة كذلك إلى :

- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المسؤوليات الإدارية في المنشأة مما دفع الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن تم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها .²

2/ أهداف المراجعة الداخلية :

من خلال التعاريف المختلفة للمراجعة الداخلية فإن لها هدفين أساسيين متمثلين في هدف الحماية وهدف البناء:³

¹ - يوسف محمد الجربوع , مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق .الطبعة 1 , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2008 , ص 128 .

² - رافعي خليل محمود , الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات , دار المستقبل , عمان , 1998 , ص 107.

³ - ثناء علي القباني , نادر شعبان السواح , المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني , دار الجامعة , مصر 2006 , ص ص 29 - 30 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

أ / هدف الحماية : كان التركيز في الماضي ينصب على هدف الحماية حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشأة كما تهدف إلى التأكيد من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة.

كما يمكن أن نستخرج من هذا الهدف الأهداف التالية :

- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة بالدفاتر المحاسبية .

- التأكد من الملائمة بين القياس والسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح .

ب/ هدف البناء : يحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة ما قام به المراجع الداخلي من الفحص .

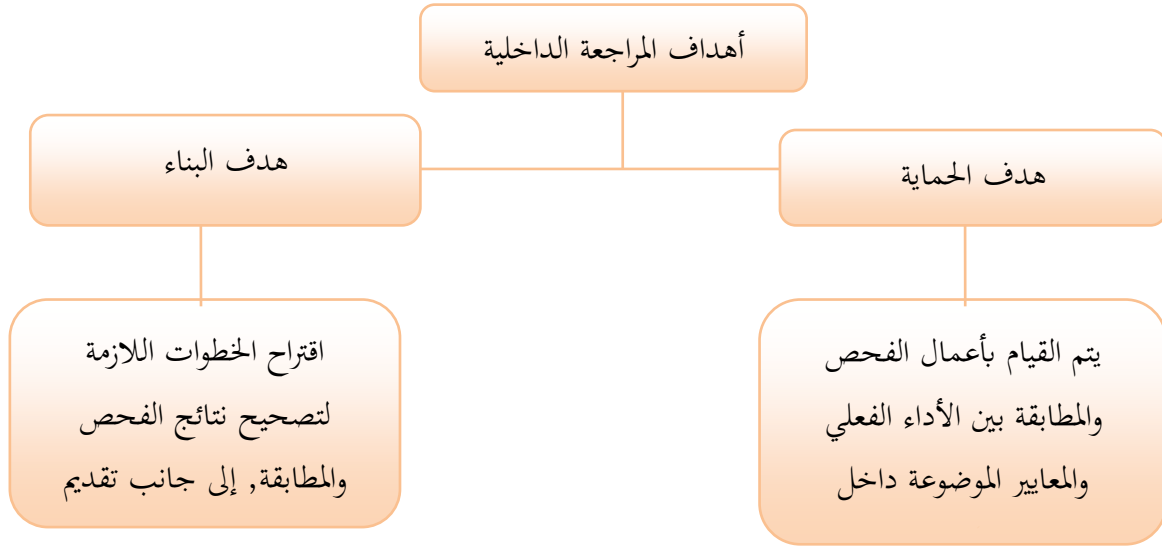
نستخلص من هذا الهدف الأهداف التالية :

- يمكن للمراجع الداخلي تقديم الاقتراحات والخدمات الاستشارية حول المراجعة الداخلية من أجل ضمان استمرارية لتحقيق أهداف المؤسسة.

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات والاستثمارات.

- اكتشاف أي انحراف قد يؤدي إلى عرقلة حسن تطبيق مخططات مستقبلها .

شكل رقم 01: أهداف المراجعة الداخلية



المرجع : السوافيري فتح رزق , وآخرون , الاتجاهات الحديثة للرقابة والمراجعة الداخلية , الدار الجامعية الجديدة , الإسكندرية , 2002 . ص 46 .

- إن تطور مفاهيم المراجعة الداخلية كان له أثر كبير كذلك على تطور الأهداف بحيث كان هدفها الأساسي في السابق هو اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والغش أما الحالية فهو المساهمة في تقويم نظام الرقابة التسييري ويمكن أن نحدد هدفين أساسين للمراجعة هما بالإضافة إلى أهداف أخرى ثانوية :¹

1- الهدفين الأساسيين :

- التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية والمتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية .
- التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية .

2- الأهداف الثانوية :

- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية .
- المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها .
- تقييم أداء الأفراد بشكل عام
- المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس .

¹ - قلو مصطفى , بن عميرة توفيق , المراجعة الداخلية في المؤسسة , مذكرة ماجستير , 2004 , ص 36

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية , والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع .
- منع الغش و الأخطاء واكتشافها إذا وقعت .
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المطلب الرابع : مبادئ المراجعة الداخلية .

هناك مجموعة من مبادئ المراجعة الداخلية وهي تتركز أساسا على المراجع وهي :¹

1. مبدأ النزاهة :

- يجب على المراجعين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية ؛
- يجب على المراجعين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية أو غير معروفة أو مغايرة لمهنة المراجعة الداخلية أو المنظمة التي يعملون بها ؛
- يجب على المراجعين الداخليين أن يحترموا و يساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون بها.

2. مبدأ الموضوعية :

- يجب على المراجعين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي إن لم يفصحوا عنها تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يدققونها .

3. مبدأ السرية :

- يجب على المراجعين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشأن استخدام وحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم؛
- يجب على المراجعين الداخليين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون فيها .

4. مبدأ الكفاءة المهنية :

- يجب على المراجعين الداخليين أن يؤدوا فقط الخدمات بالمعرفة والمهارة الضرورية والخبرة
- يجب على المراجعين الداخليين أن يؤدوا خدمات المراجعة الداخلية طبقا لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة ؛
- يجب على المراجعين الداخليين أن يحسنوا باستمرار كفاءاتهم وفعالية وجودة خدماتهم.

¹ - بنية توفيق المرعي , دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية , مذكرة ماجستير , جامعة جدار للدراسات العليا , الأردن , 2009 , ص 45 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي

تعتبر المؤسسة الاقتصادية مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة وطرق استعمالها في المؤسسة والعمالان اللذان يتطلعان بالطور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري , فإذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية وعملية واقتصادية مفيدة كانت لها نتائج مرضية .

من هنا تأتي أهمية الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة وقد ظهر هذا الاهتمام في أول الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولون للمؤسسات , ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة الأداء المالي للمؤسسة , حيث يمثل هذا الأداء محورا أساسيا وفعالا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة الاقتصادية في قراراتها وخططها .

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وأهم خصائصه.

أولا / تعريف الأداء المالي :

1. تعريف الأداء ومكوناته :

1.1. تعريف الأداء :

يعد الأداء مفهوما شموليا ومهما بالنسبة لجميع المؤسسات الاقتصادية بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء .

– التعرف اللغوي للأداء :

مصطلح الأداء في اللغة يشار إليه " مصدر مشتق من الفعل أدى , ووجه الكلام أن يقال : فلان أحسن أداء , ويقال تأدية إلى فلان من حقه إذا أديته وقضيته " .

– التعريف الاصطلاحي للأداء :

لقد وردت عدة تعريفات للأداء في الجانب الاصطلاحي نذكر أهمها في ما يلي :

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- **التعريف 1 :** عرف الأداء على أنه : " انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها " . من خلال هذا التعريف

نلاحظ أن الأداء مرتبط بمدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة ودرجة بلوغها .

- **التعريف 2 :** كما تم تعريفه على أنه : " قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة , وإنتاج مخرجات متناغمة مع

أهدافها ومناسبة لتحقيقها .

من خلال هذا التعريف فإننا نجد بأن الأداء مرتبط بدرجة الاستخدام العقلاني لموارد المؤسسة، مقارنة بالنتائج التي تحقّقها.

- **التعريف 3 :** تم تعريف الأداء على أنه : " انجاز الأهداف التنظيمية بغض النظر عن نوعها أو طبيعتها , كما أنه يعد

مفهوما متعدد الأبعاد وذلك لتعدد أهداف المؤسسة التنظيمية " .

2.1. مكونات الأداء:

يتكون مصطلح الأداء من مكونتين راسين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء الجيد هي التي تجمع بين

عوامل الفاعلية والكفاءة في التسيير وهي كالتالي:

01/ الفعالية :

ينظر الباحثين إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة , وهذا من منطلق أن الفعالية هي

مقياس يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة , وتجدد الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت

تحديد ماهية هذا المصطلح , فقد اعتبر مفكرو الكلاسيك أن الفعالية بمثابة الأرباح المحققة وحسب نظرهم تقاس فعالية

المؤسسة بكمية الأرباح المحققة .

✓ قياس الفعالية :

تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين هما:

- الطريقة الأولى:

تعتمد في القياس على عنصرين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، ومن ثم:

$$R_m / r_p = \%$$

حيث :

RM : النتائج المحققة RP: النتائج المتوقعة.

- الطريقة الثانية:

تبنى هذه الطريقة في قياس عاملي الإمكانات المستخدمة والإمكانات المتوقعة، ومن ثم:

$$M_m / M_P = \%$$

Mm :الإمكانات المستخدمة MP :الإمكانات المتوقعة

02 / الكفاءة :

هي صفة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجتها , حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلائي ورشيد أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة , فالكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل , أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى , وهي مفهوم يقتصر على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات .

✓ قياس الكفاءة:

تقاس الكفاءة عادة كما يلي:

الطريقة الأولى : تعتمد على عنصرين هما النتائج المحققة والموارد المستخدمة :

$$R_M / M_r = \%$$

RM : النتائج المحققة. Mr : الموارد المستخدمة.

الطريقة الثانية : تعتمد على عنصر النتائج المتبنى بها وعنصر الموارد المتبنى باستخدامها :

$$R_p / M_P = \%$$

حيث :

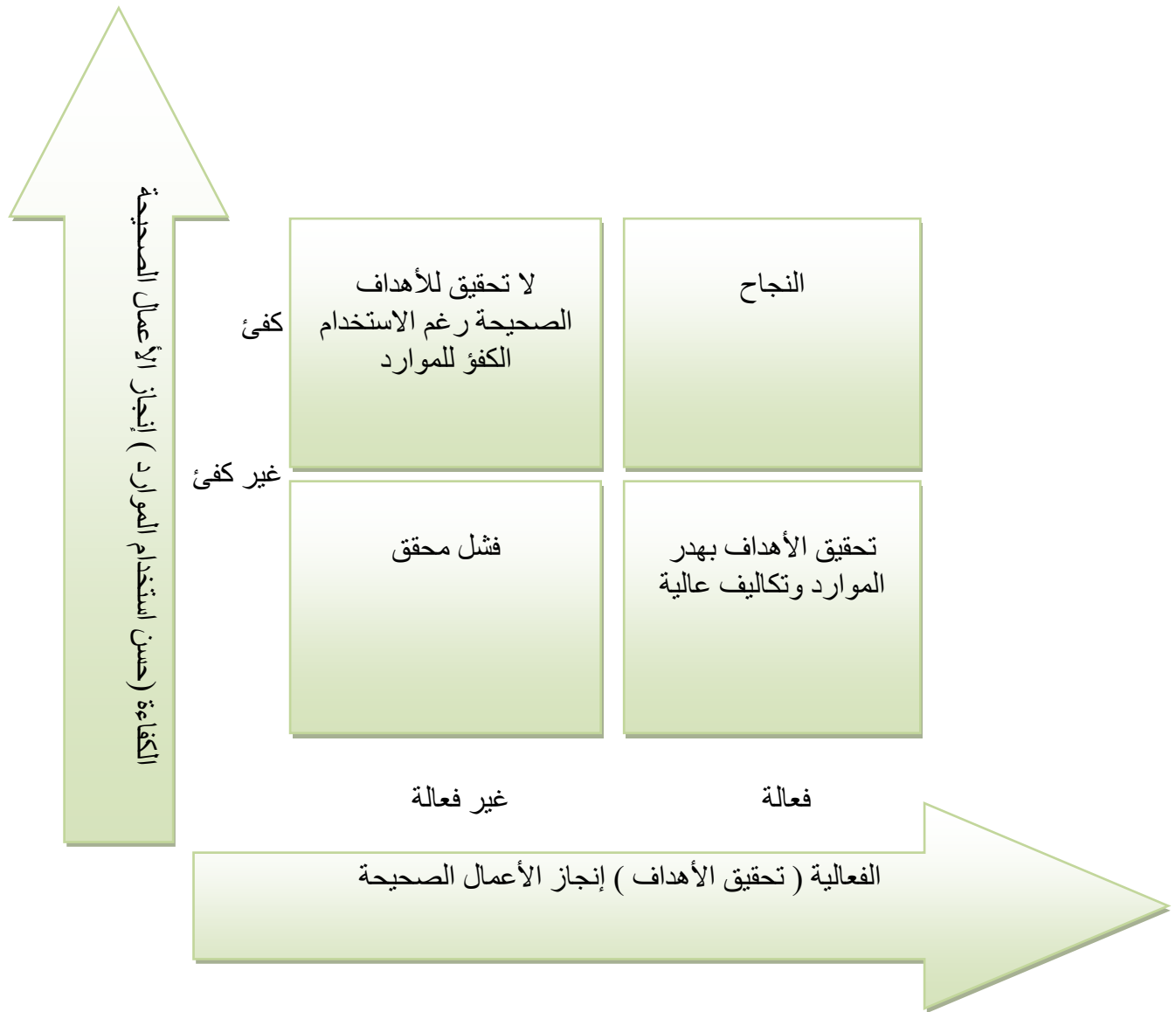
MP : الموارد المتبنى باستخدامها لتحقيق النتائج المتبنى بها.

Rp : النتائج المتبنى بها

نسبة الفعالية تسمح بالحكم على درجة إمكانية تحقيق الأهداف أما نسبة الكفاءة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها .¹

¹ - الشيخ داوي , تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء , مجلة الباحث , جامعة الجزائر , العدد (7). 2010. ص ص 210 – 220 ,

الشكل 02: مصفوفة الفعالية والكفاءة



المراجع : وائل محمد صبحي إدريس , طاهر محسن منصور الغالي , أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن , وائل للنشر , الطبعة الأولى , 2009 , ص 49 .

2. تعريف الأداء المالي :

للأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها :

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

تعريف1: أما p.Drucker فيعرف الأداء بأنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققا التوازن بين رضا المساهمين والعمال .¹

تعريف2: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف .

تعريف3: يمثل الدعامة الرئيسية للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة .

تعريف4: أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية , وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق أهدافها بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق .²

مما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه : " آلية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة .

ثانيا / خصائص الأداء المالي :

- للأداء المالي مجموعة من الخصائص وهي :
- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركة الناجحة .
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة .
- أداة لتحفيز العاملين لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل .
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة.³

¹ - 73 p . Edition village mondial paris 1999 . peter Drucker . lavenir du management selon Drucker .

² - نائل العواملة , تقييم أداء الشركات الصناعية , مجلة العلوم الإدارية , المجلد 17 (أ) , الأردن , 1993 , ص 188 .

³ - السعيد فرحات جمعة , الأداء المالي لنظمات الأعمال , دار المريخ للنشر , الرياض , 2000 , ص 37 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المطلب الثاني : أهمية وأهداف الأداء المالي .

أولا / أهمية الأداء المالي :

يتمثل في تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة وتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة وكذا الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات للمستخدمين , ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في : ¹

- تقييم ربحية الشركة .
- تقييم سيولة الشركة .
- تقييم تطور نشاط الشركة .
- تقييم مديونية الشركة .
- تقييم تطور توزيعات الشركة .
- تقييم تطور حجم الشركة .

ثانيا / أهداف الأداء المالي :

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في ما يلي :

1/ التوازن المالي :

تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يحس باستقرار المؤسسة المالي . ويمثل " التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية , يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها " .

¹ - موسى نوفل , تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة , مذكرة ماجستير , جامعة ال البيت المغرق , الأردن 2002 , ص 20 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

ومنه يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات , وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة .¹

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة والسير المالي للمؤسسة , وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في ما يلي:

- تأمين احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة ؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم التسيير المالي ؛
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

2/ نحو المؤسسة :

يعتبر نحو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية , فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور , التوسع , البقاء , الاستمرار , وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات , سياسات توزيع الأرباح , وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في أنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة .

3/ الربحية والمردودية :

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح , وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية) ويقاس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة , ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة .

4/ السيولة :

¹ - السعيد فرحلت جمعة , مرجع سبق ذكره , ص 247 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة , أو بتعبير آخر قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة , فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم القدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات .

5/ توازن الهيكل المالي :

يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في عسر مالي . أي أن التكلفة المالية تلعب دورا هاما في التخصيص الأمثل للموارد المالية .¹

¹ - محمد محمود الخطيب , الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2009 ص 36 .

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه .

أولا / معايير الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة وتوضع ما يلي معايير المقارنة :

01/ المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية والتاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثل ما تتم مقارنة نسبة الفائدة على الاستثمار أو نسب السيولة للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة وملاحظة مدى التطور لهذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ .¹

02/ المعايير القطاعية (الصناعية) :

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد , أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم , وفي طبيعة تقديم الخدمة , ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات , لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة الأنشطة . وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة أي وضع مؤشرات ومعايير أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة .²

03/ المعايير المطلقة :وهي أقل أهمية من معايير الأخرى وتشير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة النسبة

وتقاس بها التقلبات الواقعية وعلى الرغم من الاتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول معايير مطلقة في التحليل المالي

إلا أن هناك بعض النسب المالية التي لا تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل التداول.³

04/ المعايير المستهدفة :

¹ - عدنان كاية النعيمي , الإدارة المالية النظرية والتطبيق , الطبعة الثانية , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , 2008 , ص 12 .

² - علاء فرحان طالب , إيمان شبحان المشهدي , الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف , دار الصفاء , عمان 2011 ص 14 ,

³ - علاء فرحان طالب , إيمان شبحان المشهدي , نفس المرجع السابق ص 14 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات الإستراتيجية والموازنات كذلك , كذلك الخطط التي تقوم بها الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الصحيحة .¹

ثانيا / أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي :

هناك عوامل مؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية منها العوامل الداخلية داخل المؤسسة، والعوامل الخارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة:

1-العوامل الداخلية: وتتلخص في:

1-1- الهيكل التنظيمي:

هو عبارة عن الإطار الذي تتفاعل فيه جميع لمتغيرات المتعلقة بالشركة وأعمالها ويؤثر من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات لاتخاذ القرارات بأكبر فعالية .²

1-2- المناخ التنظيمي :

يسمح بضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذ القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير في تصرفهم في أموال الشركات .

1-3- التكنولوجيا :

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المتعددة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات , وينحدر تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات

¹ - علاء فرحان طالب , إيمان شويحان المشهداني , نفس المرجع , ص 14 .

² - شاكر الحشالي , العلاقة بين أبعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين , مجلة العلوم الإدارية , المجلد 33 , العدد 1 , الأردن , 2006 , ص 113 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

التي يطلبها المستهلك , وتكنولوجيا الإنتاج المستمر تلتزم بمبدأ الاستمرارية , فعلى الشركة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء إلا أنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

1-4- الحجم :

هو مدى تصنيف الشركات إلى صغيرة , متوسطة أو كبيرة وهناك مقاييس لحجم الشركات : إجمالي الموجودات , إجمالي الودائع (إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية) .

يؤثر الحجم على الأداء المالي سلبا أو إيجابا :

أ/ سلبا: يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات بحيث أ، بزيادة الحجم عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا وعليه أدائها يصبح أقل فعالية .

ب/ إيجابا : بزيادة حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين , وتصبح سعر المعلومة للوحدة الواردة في التقارير المالية أكثر دقة , وهناك عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية .¹

2/ العوامل الخارجية : تتمثل في :

2-1- السوق :

توجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية , تعتمد على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم به المؤسسة بإتباعه من أجل تعظيم الأرباح , ويؤثر الأداء المالي من الناحية القانونية للعرض والطلب .

2-2- المنافسة :

تلعب دورين وضع محفز للأداء المالي , عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي وفي حالة عدم تدارك التداعيات لا تستطيع مواجهة المنافسة وبذلك يتدهور أدائها المالي .

2-3- الأوضاع الاقتصادية : تؤثر بطريقتين :

¹ - محمد الذنبيات , المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية , مجلة العلوم الإدارية , المجلد 26 , العدد 1 , الأردن , 1999 , ص 32 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

أ/ سلبي : حالة الأزمات الاقتصادية كالتضخم يؤثر سلبي على الأداء المالي .

ب/ إيجابيا : حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما يؤثر إيجابيا .

المطلب الرابع : تقييم الأداء المالي وأهم أنواعه .

أولا / تقييم الأداء المالي:

تسعى المؤسسات إلى تحقيق مستوي معين من الأرباح خلال إنتاج عدد معين من الوحدات أو تأدية حج معين من الخدمات وهنا تلح ضرورة قياس ما تتم تحقيقه من خلال دراسة وتحليل وتفسير أرقام دفاتر وسجلات نشاط المؤسسة حتى يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز المؤسسة و الاستفادة منها في رسم المخطط وتوجيه السياسات وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة .

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاءة الإنتاجية والإدارية للمؤسسة ويتضمن قياس الأداء بنتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي تباشرها المؤسسة كما يستلزم فرض الرقابة على النتائج التي حققتها المؤسسة ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا .¹

أ / تقييم الأداء باستخدام النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من وجهة النظر التقليدية بمثابة الأدوات الأكثر شيوعا في التحليل المالي وأكثر الوسائل استخداما لتقييم الأداء المالي : وتهدف طريق النسب لمالية إلى تحديد عتبات أو معايير يمكن من خلالها الحكم على وضع وأداء مؤسسة ما , حيث مقارنة نسبها مع قيم معيارية .

1-1 مفهوم النسب المالية :

¹ - السعيد فرحات جمعة , مرجع سبق ذكره , ص 38 .

"هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال , ونأخذ هذه القيمة من جداول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا " ¹.

النسبة هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي وهذه القيم تأخذ في الميزانية وتسمح بالنسب بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المستخدمة من طرف المؤسسة , ويمكن تعريفها أيضا على أنها علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين ماليين أو لحسابين لجداول نهاية السنة المالية للمؤسسة , وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات .

فالتحليل بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة نشاط المؤسسة وتحديد الصورة التي يريد تقديمها للأطراف الراغبين في التعامل معها مثل : المساهمين , الزبائن والممولين الخ , فالنسب تعطي للمسیر أمكانية الحكم على المعلومات التي تساعده في أخذ القرارات والتعرف على مواطن ضعف وقوة المؤسسة وتقييم نتائج أعمالها والتحقق من صحة مركزها المالي سنة بعد أخرى , كما يفيد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وكذلك إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة. ².

1-2 أسس استخدام النسب في تقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند استخدام النسب كأداة للتقييم والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي يلتزم المحلل المالي بالعمل في إطارها والبقاء ضمن حدودها ليضمن أن توجه كل طاقاته التحليلية في وجهتها الصحيحة دون الدخول في متاهات وهذا يهدف إلى ضبط عملية التحليل أبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منها ومن هذه الأسس:

- تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح وبدقة حتى يساعد المحلل على فهم طبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل ؛

¹ - علي فضالة أبو الفتوح , التحليل المالي وإدارة الأموال , المكتب الجامعي الحديث , مصر , 1999 , ص 51 .

² - زينة قمري , مداخل حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سكيكدة , 2009 , ص 7 - 8 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة الزمنية الخاضعة لعملية التحليل ؛
- تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل نسبة لتبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة ؛
- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة وذلك لتفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع بالنسب المعيارية الموضوعه ؛
- اختيار النسب حسب الهدف من التحلي بحيث يتم تحديد النسب التي تحقق الهدف المرجو من التحليل ؛
- تحديد المعنى الصحيح والتعبير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تسير عليها تلك النسبة .

1-3 أنواع النسب المالية :

لقد صنف النسب وفقا للنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة وقد قسمت إلى أربعة مجموعات رئيسية :

1-3-1 : نسبة الهيكلية :

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل , ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار , وكذلك السياسات المنهجية من طرف المؤسسة :

❖ نسبة التمويل الدائم :

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة . ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول

الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية : ¹

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر , وهذا يدل على حالة التوازن .

¹ - خميسي شبيحة , التدبير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة) , دار هومة للطباعة , الجزائر , 2010 , ص 83 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- وإذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر , وهذا يدل على عدم التوازن , أن الأموال الدائمة و التي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة , وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى ديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة
- وإذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال .

❖ نسبة التمويل الذاتي :

تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة , وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة التمويل الذاتي تبين مدى إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة .¹

- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس المال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد .

- إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال الخاصة بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة , وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.²

1-3-2 : نسب المديونية :

وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها .

¹ - نفس المرجع السابق , ص 84 .

² - زينة قمري , مرجع سبق ذكره , ص 09 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

❖ نسبة الاستقلالية المالية :

لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 , أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% من مجموع الخصوم . وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة بأكثر من 50% من الديون .

❖ نسبة قابلة للتسديد :

تقيس مدى قابلية المؤسسة لوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة قابلة للتسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 يعني ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى .

1-3-3 : نسبة السيولة :

هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى , أو قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل , وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل , أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره وتقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب والتي تتمثل في :¹

❖ نسبة السيولة العامة :

وتسمى سيولة رأس المال العامل وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق وتعطى هذه العلاقة :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

¹ - ملكة زغب , مياود بوشنقيرة , التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2010 , ص 37 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها وتحقيق رأس مال عامل موجب .
- أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها .
- أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حال سيئة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة ¹.

❖ نسبة السيولة المخفضة (المختصرة) :

وتسمى السيولة المختصرة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{أصول متداولة} - \text{المخزون} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل ².

❖ نسبة السيولة الحالية :

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{قيم جاهزة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

- وحدودها بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى , إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطي أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم .

¹ - زينة قمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

² - مليكة زغيب ، بوشنقرة ميلود ، مرجع ذكره ، ص 38 .

❖ نسبة سيولة الأصل :

تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا وتعطى بالعلاقة :

نسبة سيولة الأصل : الأصول المتداولة / مجموع الأصول

- فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير وبالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على المدى الطويل .

1-3-4 : نسب المردودية :

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية , كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر على محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و الدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة .¹

❖ نسبة المردودية المالية :

تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة وتعطى بالعلاقة :

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية * 100 / الأموال الخاصة

¹ - زينة قمري , مرجع سبق ذكره , ص ص 10 - 13 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة .

❖ نسبة المردودية الاقتصادية :

تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} * 100 / \text{مجمع الأصول}$$

❖ نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة) :

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة , حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطى "X" دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئاً عليها , وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} * 100 / \text{الأصول الثابتة}$$

ب / تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية :

من أجل القيام بتقييم الأداء المالي انطلاقاً بتحليل التوازنات المالية تلجأ إلى استخدام مؤشرات مالية للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة والمتمثلة في :

1 - رأس المال العامل :

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة) وبين الخصوم المتداولة وهذا من أسفل الميزانية (الالتزامات التي تستحق الدفع خلال الفترة لا تتعدى السنة) أما من أعلى الميزانية الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويعطى بالعلاقة : ¹

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- ويمكن تقسيم رأس المال إلى أربعة أنواع :

1-1 / رأس المال العامل الإجمالي :

هو مجموع الأصول المتداولة , لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى ويعطى بالعلاقة :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

1.2 / رأس المال العامل الصافي :

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو عبارة عن رأس المال العامل السابق ويعطى بالعلاقة

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

1.3 / رأس المال العامل الخاص :

وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة , وتعطى بالعلاقة :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

1.4 / رأس المال العامل الأجنبي :

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل الأصول المتداولة , ويعطى بالعلاقة :

¹ - نعيمة شباح , دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية , مذكرة ماجستير كلية علوم التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة , 2007-2008 , ص 69 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

2/ احتياجات رأس المال العامل :

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل الأمثل , أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة , والذي يضمن المؤسسة توازنها المالي الضروري ويعطى بالعلاقة :

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات)

3/ الخزينة الصافية :

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة الاستغلال , أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً , والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود نوازن مالي بالمؤسسة وتعطى بالعلاقة :

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

أو

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

ثانيا / أنواع تقييم الأداء المالي :

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردّها للجهات المسؤولة عنها .¹

وعليه فإن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء :²

¹ - محمد فهمي حسن , وجيه عبد الرسول العلي , المشكلات التطبيقية لقياس الإنتاجية وطرق معالجتها , مجلة البحوث الاقتصادية , العدد 3 , 1980 , بغداد و ص 109 .

² - مجيد محمود الكرخي , تقييم الأداء باستخدام النسب , دار المناهج , 2006 , ص ص 43 45 .

● تقييم الأداء المخطط ؛

● تقييم الأداء الفعلي ؛

● تقييم الأداء المعياري ؛

● تقييم الأداء العام الشامل .

1* تقييم الأداء المخطط :

يقصد بهذا النوع من تقييم أداء المؤسسة مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل إليها والسياسات المخطط لها ويعتبر من أهم المهام التي تتعلق بتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد .

2* تقييم الأداء الفعلي :

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم من خلالها تتمكن المؤسسة من تقييم كفاءتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي : " ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها , فالمؤسسة تواجه مشكله اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء وتقييمه " .

ويمثل تقييم الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية في ما يخص أدائها على معايير الفعالية والكفاءة .

3* تقييم الأداء المعياري :

عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه فعليا مع القيم المعيارية وذلك عن طريق مقارنة جميع أنشطة المؤسسة من (إنتاج ومبيعات وأرباح....) . المحققة خلال الدورة مع تلك التي تم تسطيرها من قبل إدارة المؤسسة من أجل أن تكون مقياسا للحكم على النتائج الفعلية فيما إن كانت مرضية أم لا .

ذلك بوضع حدود معيارية في مجال قدرات وإمكانيات الإنتاجية للمؤسسة من خلال مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية .

4* تقييم الأداء العام الشامل :

يقصد به تقييم أداء عام وشامل لجميع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية عن طريق استخدام مؤشرات ونسب في عملية القياس والتقييم والتميز بين أهمية النشاط عن طريق إعطاء أوزان أنشطة وحدة كل مزن يشير إلى المستوى الذي تراه الإدارة العليا كل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج كليا على بقية الفعاليات أو تعطي ربحية المشروع هذه أو عائد الاستثمار..... الخ وباستخدام هذه المؤشرات والنتائج المخططة والفعلية والمعارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية .

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة الداخلية.

1* مكي أمقران " دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة " دراسة حالة تعاقدية الحبوب والخضر الجافة بأم البواقي مذكرة ماستر تخصص مالية ومحاسبة ، أم البواقي 2013 .

– الإشكالية :

(إلى أي مدى يمكن للمراجعة الداخلية أن تحسن من فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ؟)

– الأداة المستخدمة :

– لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة المؤسسة تعاقدية الحبوب والخضر الجافة بأم البواقي

أهم النتائج المتصل إليها :

1/ إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة ، فنظام الرقابة الداخلية وبالإضافة إلى أنه أداة للتسيير، فهو أداة للوقاية والإنذار عن كل ما يمكن أن يمس باستقرار المؤسسة ، ذلك عن طريق التحكم في المخاطر وتعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب .

2/ تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية وتقوم بإبرازها ، فالهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي هو اكتشاف نقاط قوته ونقائصه وبالتالي مدى فعاليته .

3/ كلما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال كلما قل احتمال وقوع أعمال الغش والتزوير والتلاعب .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

4/ تقوم المراجعة الداخلية بإعطاء نصائح تصحيحية لمتخذي القرار بالمؤسسة ، فهذه تأتي كنتيجة بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي واستخراجه لنقائص هذا النظام ومدى تطبيق نقاط قوته ، فيقوم في الأخير بتسليم نتائج هذا التقييم على شكل تقرير للمسؤولين المعنيين يحتوي على مجموعة من التحسينات المقترحة .

5/ إن إسقاط الدراسة النظرية على التعاونية محل الدراسة اظهر هذه الأخيرة تعاني من مشاكل تنظيمية أكثر منها محاسبية فهي تتميز بوجود نظام رقابة داخلية ضعيف وغير متماسك إضافة إلى افتقارها إلى عمال مؤهلين علميا ومهنيا ، وما زاد من سوء الوضع هو الغياب التام لمصلحة المراجعة الداخلية الذي يعتبر السبب الرئيسي في ظهور الكثير من الأخطاء .

2 * روابح حنان "دور المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية " دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر (مكتب بريد أول ماي ورقلة) مذكرة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ورقلة 2019 .

– الإشكالية :

(كيف تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة بريد الجزائر – ورقلة ؟) .

– الأداة المستخدمة :

لقد اعتمدت في دراستها على دراسة حالة لمؤسسة بريد الجزائر (مكتب بريد أول ماي ورقلة) .

أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ وظيفة المراجعة الداخلية من أهم الوظائف في المؤسسات الاقتصادية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه من أجل حماية ممتلكاتها من الاختلاس ، التلاعب والضياع وهذا عن طريق الرقابة والفحص المستمر لجميع أنشطة وأعمال المؤسسة .

2/ تلعب المراجعة الداخلية دور بالغ الأهمية في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية حيث تعتبر من أهم مقومات نجاحه

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

3/ يقوم المراجع الداخلي بتقوية وتفعيل نظام الرقابة الداخلية عن طريق التقارير التي يقدمها إلى الإدارة العليا .

4/ الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات واللوائح والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة .

5/ كلما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال كلما قل احتمال وقوع أعمال الغش والتزوير والتلاعب .

6/ هناك علاقة وطيدة بين المراجعة الداخلية وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

3* بن عزيزة محمد " دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة " دراسة حالة مؤسسة باتيميتال هياكل غرب وحدة عين الدفلى مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2019 .

__ الإشكالية :

(كيف يمكن تفعيل نظام الرقابة الداخلية لاستخدام المراجعة الداخلية في مؤسسة باتيميتال ؟) .

— الأداة المستخدمة :

لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة المؤسسة باتيميتال .

— أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ المراجعة الداخلي وظيفة مهمة لا غنى للمؤسسة عنها ، وذلك من خلال ما تتناوله حول طبيعة وأهداف وأهمية الوظيفة ، يتضح دورها الكبير في تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها وحماية ممتلكاتها من التلاعب والضياع من خلال الرقابة و الفحص

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المستمر على جميع أنشطة وأعمال المؤسسة والتي تقوم بها إدارة المراجعة ، كما تتبع المراجعة الداخلية منهجية علمية منتظمة تستند على وسائل وتقنيات تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم حكمها لحالة المؤسسة .

2/ يعتمد المراجع الداخلي على مختلف القوانين والتشريعات والمراسيم والجرائد الرسمية في أداء مهمته .

3/ تعتبر المراجعة الداخلية بالإضافة إلى كونه إحدى أهم أنظمة الرقابة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فعالية المستعملة في توجيه وترشيد عملية اتخاذ القرار لما توفره من دعم في كل خطوة من خطواته انطلاقاً من مرحلة تحديد المشكلة وصولاً إلى متابعة تنفيذ القرار ، كما تريد فعالية هذا الدور إذا كان هناك تعاون وتكامل بين المراجع ومصلحة المراجعة الداخلية في المؤسسة .

4/ الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضما التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير ناجح للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة فنظام الرقابة الداخلية أداة للتسيير والوقاية ، حيث أن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية ضمان صحة البيانات والمعلومات التي سيعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها .

5/ المراجعة الداخلية مصلحة مستقلة في المؤسسة محل الدراسة .

6/ عدد المراجعين في المؤسسة غير كاف في المؤسسة محل الدراسة .

7/ الدورات التدريبية التي تقام للمراجعين غير كافية من ناحية التطبيق العلمي .

4* شاعر نور الهدى _ ليلي بركاتي " دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة " دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحصنة بالمسيلة ، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق المسيلة 2018 .

__الإشكالية :

(فيما يكمن دور المراجعة الداخلية في مراقبة حسابات الخزينة ؟) .

__الأداة المستخدمة :

لقد اعتمدتا في دراستهما على دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري بمسيلة .

__أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ تعتبر المراجعة الداخلية مهمة في المؤسسة حيث تعتمد عليها في الوصول إلى أهدافها .

2/ تقوم المراجعة الداخلية بتقديم القيمة المضافة للمؤسسة وهذا ما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي وبالتالي زيادة الأرباح .

3/ تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في اكتشاف نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية ويقوم بإبرازها .

4/ نشاط المراجع الداخلي يستند إلى القوانين و الإجراءات .

5/ المراجع الداخلي يستعين بخلية المراجعة الداخلية للمؤسسة الأم من خلال التقييم النهائي للرقابة الداخلية .

5* الغطاس حسينة _ شقيان سارة " دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية " دراسة حالة تعاونية

الحبوب والخضر الجافة البويرة مذكرة ماستر تخصص محاسبة ومراجعة البويرة 2018 .

__الإشكالية :

(ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ؟) .

لقد اعتمدنا في دراستهما على دراسة حالة لمؤسسة تعاونية الحبوب والخضر الجافة البويرة .

- أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ الهدف الأساسي لنظام الرقابة الداخلية يكمن في نظام صحة البيانات التي ستأخذ كأساس للحكم على مدى صحة الأداء من جهة وعلى النتائج التي ستظهرها القوائم المحاسبية وكذا المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى .

2/ إن الرقابة الداخلة مجموع من الوسائل و القوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وسائل المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة ، فنظام الرقابة الداخلية وبالإضافة إلى أنه أداة للتسيير فهو أداة للوقاية الإنذار عن كل ما يمكن أن يمس باستقرار المؤسسة .

3/ تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل حدوث الأخطاء وهذا ما يزيد الحاجة لها بالإضافة إلى تقديم النصائح للمديرين في محاولة وتقلي ومنع الأخطار .

4:/ تعتبر المراجعة الداخلية أداة إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة، بحيث تعمل هذه الأخير على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

5/ المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى.

6/ المراجعة الداخلية تعمل على اختيار مدى الالتزام بالسياسات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة.

6* صواش عادل " دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة " دراسة حالة المركب الصناعي

التجاري الحصنة بالمسيلة ، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة مسيلة 2018 .

__ الإشكالية :

(ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ؟) .

__ الأداة المستخدمة :

لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بمسيلة .

__ أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ المراجعة الداخلية وظيفة مهمة لا غنى للمؤسسة عنها ، وذلك من خلال ما تتناوله حول طبيعة وأهداف وأهمية هذه الوظيفة .

2/ يتضح دورها الكبير في تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها وحماية ممتلكاتها من الاختلاس والتلاعب والضياع من خلال الرقابة والفحص المستمر على جميع أنشطة و أعمال المؤسسة التي تقوم بها إدارة المراجعة ، كما تتبع المراجعة الداخلية منهجية علمية منتظمة تستند على وسائل وتقنيات تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم حكمها لحالة المؤسسة .

3/ يقوم المراجع بتقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلية .

4/ تعتبر المراجعة الداخلية بالإضافة إلى كونها إحدى أهم أنظمة الرقابة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فعالية المستعملة في توجيه وترشيد عملية اتخاذ القرار لما توفره من دعم في كل خطوة من خطواته انطلاقا من مرحلة تحديد المشكلة وصولا إلى متابعة تنفيذ القرار كما تزيد فعالية هذه المساهمة إذا كان هناك تعاون وتكامل بين المراجع الخارجي ومصلحة المراجعة الداخلية في المؤسسة .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

5/ الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات والتعليمات والقرائن الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير ناجح للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة فنظام الرقابة الداخلية أداة للتسيير والوقاية ، حيث أن الهدف الرئيسي

للقابة الداخلية ضمان صحة البيانات والمعلومات التي يستند عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة ، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها .

6/ يقوم المراجع الداخلي بتقديم تقرير لإدارة المؤسسة يبين فيه النتائج ويستخرج الأخطاء الموجودة ثم يعطي نصائح وحلول وتوصيات كي يتم تطبيقها لتفعيل أنظمتها الرقابية .

7/ يعتمد المراجع الداخلي على مختلف القوانين والتشريعات والمراسيم والجرائد الرسمية في أداء مهمته .

8/ إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة ، فنظام الرقابة الداخلية وبالإضافة إلى أنه أداة للتسيير فأداة للوقاية والإنذار عن كل ما يمكن أن يمس باستقرار المؤسسة .

9/ تعتبر المراجعة الداخلية أداة إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة ، بحيث تعمل هذه الأخيرة على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية ، وحتى تتحقق هذه الوظيفة لابد من توفر الشروط التي تسمح لها بأداء مهامها بفعالية

7* سحر فيصل " دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة مؤسستي مطاحن الجنوب ونفطال بسكرة ، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي ، بسكرة 2015 .

__ الإشكالية :

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

(ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟) .

__ الأداة المستخدمة :

لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة لمؤسستي مطاحن الجنوب ونفطال وذلك عن طريق الاستبيان .

__ أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ يتضح مما تقدم أن المراجعة الداخلية هي إدارة أو فريق من المستشارين او الممارسين يقدمون خدمات مستقلة وموضوعية للمراجعة الداخلية ، أو خدمات استشارية لإدارة المؤسسة تصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عملياتها .

2/ كما وتساعد خدمات المراجعة الداخلية للمؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية ، كما أنها مسؤولة عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل الرقابة الكافية وفعالية العمليات ، وصحة وسلامة وبالتالي جودة التي تتضمنها التقارير المالية .

3/ يجب أن يكون القائم بمهمة المراجعة الداخلية ذو كفاءة عالية وخبرة ، ودرجة كبيرة من النزاهة .

4/ أصبحت المعلومات المحاسبية للمؤسسة في الوقت الحالي جزء لا يتجزأ من تركيبة المؤسسة ولا يمكن التسيير من دونها ، إلا أن درجة فعاليتها هو ما يؤثر على تطور المؤسسة سواء بالسلب أو الإيجاب .

5/ ضرورة قيام المؤسسة بمتابعة وتطور نظم المعلومات بشكل عام وجودة المعلومات المحاسبية بشكل خاص .

6/ تساهم المراجعة الداخلية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء ، كذلك تساهم في مراجعة البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ

القرار.

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

7/ تعمل على مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة ، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية موثوقة ، أي تعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة .

8/ تعمل المراجعة الداخلية على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسيا ، خصوصا وأن المراجع الخارجي والمستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل، وبالتالي أصبح المراجع الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من هو أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية والخارجية .

9/إن التطور التقني الحالي جلب ثورة وتغيرات كبيرة في وسائل ووسائل وتقنيات نقل البيانات والمعلومات ، حيث أثرت هذه الثورة التقنية تأثيرا مباشرا على مهنة المحاسبة والمراجعة على المستوى العالمي ، الإقليمي والمحلي نتيجة لاستخدام الواسع لأنظمة المحاسبة والمراجعة عن طريق استخدام تكنولوجيا متطورة ، مما يفرض على من يمارس هذه المهنة بالاجتهاد أكثر من أجل مواكبة هذا التطور للوصول إلى نتائج أكثر مصداقية وملائمة وفي وقت سريع ، تساعد متخذي القرار في المؤسسة على اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي

1* مخلوفي عبد الهادي " دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة " دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين بشرق البلاد (قسنطينة) مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي , بسكرة 2016 .
- الإشكالية :

(ما هو دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟) .

- الأداة المستخدمة :

- لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين بشرق البلاد (قسنطينة (EBE/TVE).

أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ توقف نجاح التدقيق على إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها ، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذه لعملية التدقيق .

2/ إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية إبداء رأيه الفني بشأنها ، فهذه المنهجية تبين لمراحل المتعلقة بالجانب التنفيذي للتدقيق ، بحيث يتطلب هذا العمل وجود خطة محكمة وحصول المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية والإجراءات المتبعة من طرف المؤسسة وإعداد تقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء عملية التدقيق .

3/ تقييم الأداء المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص وتشخيص المركز الكمال ومقارنة نتائج ما حققته وما ضيعته من فرص من سنة لأخرى ، وإعطاء خطط كفيلة بتحدي المستقبل ، وتقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة قدرتها على خلق قيمة لمواجهة المستقبل.

4/ تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق اقتراحات وتوصيات وقرارات علمية للتدقيق المحاسبي ، فبعد الدراسة التي قام بها استنتج أن إتباع توصيات ونصائح وقرارات المدقق يؤثر بشكل إيجابي على تحسين نوعية المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية ، وبالتالي التقليل من فرص الغش والتزوير والأخطاء المرتكبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي .

5/ المؤسسة محل الدراسة لها نظام تدقيق محاسبي تقليدي وغير مستغل بأكمله وجه

6/ المؤسسة محل الدراسة لا تتابع أدائها المالي بالرغم من الضعف الذي تشهده .

2* بوبركة فاطمة الزهراء "دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة ميناء مستغانم مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، مستغانم 2017 .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

- الإشكالية :

(كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟) .

- الأداة المستخدمة :

لقد اعتمدت في دراستها على دراسة حالة لميناء مستغانم .

- أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلية والإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة والتوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة ,

2/ يتميز نظام الرقابي القوي والفعال بدرجة كبيرة من المصدقية للمؤسسة وأهميته لما له من مقومات رئيسية تعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى ذو الارتفاع العالي .

3/ تقييم الأداء المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة نتائج ما حققته وما ضيعته من فرص من سنة لأخرى وإعطاء خطط كفيلة بالمستقبل ، " تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل " .

4/ لا يضمن نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة محل الدراسة التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعية فهي برامج رقابية على الورق فقط ، ومما يؤدي نوعا ما إلى ضعف الأداء المالي بها .

5/ المؤسسة محل الدراسة لها نظام رقابي لكن غير مستغل بأكمله وجه .

6/ المؤسسة حققت توازنا ماليا على المدى المتوسط ، وهذا ما عكسه رأس المال العامل الدائم ، وكذلك الأرباح المحققة خلال الفترة المدروسة .

7/ يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها غير كافة المستويات .

8/ ارتفاع حاجيات رأس المال العامل بسبب تقديم تسهيلات كبيرة للزبائن ، هذا ما يعني أن الموارد الدورية لا تغطي الاحتياجات الدورية للمؤسسة .

3* آمنة ملياني _ فتيحة عزيزي " دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي " دراسة حالة المركب الصناعي التجاري بالمسيلة مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق , المسيلة 2017 .

- الإشكالية :

(كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسي الأداء المالي للمؤسسة ؟) .

- الأداة المستخدمة :

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

لقد اعتمدتا في دراستهما على دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري بالمسيلة وذلك عن طريق الاستبيان.

– أهم النتائج المتوصل إليها :

- 1/ يعتبر نجاح المؤسسة الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة المستويات .
 - 2/ تحسن أداء المؤسسة يمكن أن يتأتى من التحسن في الأداء المالي للمؤسسة .
 - 3/ التحسن في الأداء المالي يمكن أن يتأتى من نظام رقابة داخلية كفى وفعال .
 - 4/ تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلية والإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة والتوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة .
 - 5/ تقييم الأداء المالي عملية تقوم على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة سلفا .
 - 6/ تعتبر المعلومات المحاسبية مادة خام تستخدم في صياغة العديد من القرارات الإدارية الهامة وخاصة المالية منها .
 - 7/ إن وجود نظام رقابي فعال يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات كما يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة .
 - 8/ مؤسسة مطاحن الحضنة تنتهج نظام رقابة داخلية له دور فعال في تحسين أدائها المالي .
 - 9/ نظم المعلومات بالمؤسسة تتميز بنوع من قلة الحداثة وصعوبة الجمع وطول مدة الحصول عليها في ظل غياب نظام أرشفة حديث .
- 4* كريمة زيادي " أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بأم البواقي , مذكرة ماستر تخصص مالية _ تأمينات وتسيير المخاطر ، أم البواقي 2013 .
- الإشكالية :

(كيف يمكن للمراجعة الخارجية أن تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟).

الأداة المستخدمة :

لقد اعتمدت في دراستها على دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز بأم البواقي .

أهم النتائج المتوصل إليها :

- 1/ إن اعتماد المراجعة تقوم على جملة من المعايير المتعارف عليها من شأنه إيجادها .
- 2/ إن اعتماد نظام متكامل وفعال للرقابة الداخلية للمؤسسة شأنه أن يحمي هذه الأخيرة من الوقوع في الأخطاء .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

3/ بما أن المؤسسة تعتمد على القوائم المالية والبيانات المحاسبية في وضع خطط السياسات ومراقبة الأداء وتقييمه ، فإنها تحرص على أن تكون هذه المعلومات موثوق بها ودقيقة تخدم المساهمين والمسؤولين لهذا تلجأ إلى المراجعة على الأساس القائم بها والمسؤول عنها .

4/ ترتبط الأهداف المتواخات من عملية المراجعة ارتباطا وثيقا بمدى قوة وتوفير الأدلة والبراهين للسجلات المحاسبية والوضعية المالية للمؤسسة .

5/ استقلالية المراجع الخارجي من العوامل المؤثرة إيجابيا على جودة المراجعة الخارجية .

6/ هناك أنواع مختلفة لتقارير الخارجية ولكل منها تأثير في القرارات المستخدمة لها ويختلف هذا التأثير باختلاف الأهمية النسبية .

7/ إيضاح جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وإعطاء اقتراحات لتحسينها وهو ما يعرف

ب MANAGEMENT LETTRE.

8/ تقديم الآراء والاقتراحات من خلال تحليل الحسابات الختامية ومدلولاتها المالية قصد تحقيق مستوى أفضل من الناحية الربحية واتل سيولة لتحقيق أهداف المؤسسة .

9/ المساهمة في وضع نظام خاص لقائمة التدفقات النقدية لمساعدة المؤسسة على الابتعاد على العسر المالي .

10/ استخدام الإعلام الآلي وتعميم المعلوماتية يسهل الحصول على معلومات سريعة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب والمكان المناسب .

11/ إن اعتماد المراجعة الخارجية لتوزيع الكهرباء والغاز – أم البواقي – جعل هذه الأخيرة تستدرك أخطائها

5*علي شيتور" مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة التسيير

السياحي ببسكرة (EGTB). مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي بسكرة 2014 .

الإشكالية :

(كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي ؟) .

الأداة المستخدمة :

لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي ببسكرة (EGTB)

أهم النتائج المتصل إليها :

1/ تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلية والإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة والتوصيات الإدارية وطرق العمل التي

تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

2/ يتميز النظام الرقابي القوي والفعال بدرجة كبيرة من المصادقية للمؤسسة وأهميته لما له من مقومات رئيسية تعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى ذوي الارتفاع العالي .

3/ نظام الرقابة الداخلي يقوم على التخطيط والتنظيم الإداري للمشروع داخل المؤسسة ، وحماية ممتلكاتها من السرعة والتلاعب ومن الوقوع في الأخطاء المحتملة بإظهار التغيرات السلبية ومحاولة تحسينها والذي يضمن السير الحسن لوظائف المؤسسة .

4/ تقييم الأداء المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة نتائج ما حققته وما ضيعته من فرص من السنة الأخرى وإعطاء خطط كفيلة بتحدي المستقبل .

5/ لا يضمن نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة محل الدراسة التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعية فهي برامج رقابية على الورق فقط ، ومما يؤدي إلى ضعف الأداء المالي بها .

6/ المؤسسة محل الدراسة لها نظام رقابي داخلي لكن غير مستغل بأكمله وجه .

7/ المؤسسة محل الدراسة لا تتابع أدائها المالي بالرغم من الضعف التي تشهده .

8/ يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة المستويات .

6* عتبة بن عتبة عبد الله _ تيطاوين كريم " مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي " دراسة حالة مؤسسة ملبنة عريب مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق بونعامة 2017 .

الإشكالية :

(ما مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟) .

الأداة المستخدمة :

لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة المؤسسة ملبنة عريب بونعامة .

أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات التي تتبعها المؤسسة وتعمل تحت مسؤوليتها بهدف ضمان التطابق مع القوانين والقواعد وتطبيق التعليمات التي تحددها الإدارة العامة للمؤسسة حيث لمسنا إجراءات روتينية مزاوله من طرف فريق إداري يعمل على تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة .

2/ عملت الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة على منع وتقليل حدوث الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب ، وكذا العمل على الحد من الإسراف والضياع في استعمال موارد المؤسسة المالية منها والمادية ، الشيء الذي يزيد من مردودية المؤسسة وكفاءتها وتحسين أدائها وبالتالي زيادة الأرباح المسجلة من طرف المؤسسة .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

3/ وتمثل هدف المدقق الداخلي في المؤسسة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية هو إظهار نقاط القوة والضعف في نظامها .

4/ إن المؤسسة قامت بتطبيق نظام الرقابة الداخلي من أجل حماية أصول وممتلكات المؤسسة، وكذا ضمان صحة ودقة البيانات والمعلومات والمعطيات .

7* كحيل سليم " دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي " دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة , مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي بسكرة 2015 .

الإشكالية :

(كيف يمكن للرقابة الداخلية أن تلعب دور في تحسين الأداء المالي ؟) .

الأداة المستخدمة :

لقد اعتمد في دراسته على دراسة حالة للمؤسسة المينائية بسكيكدة .

أهم النتائج المتوصل إليها :

1/ بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية فإنه يولي اهتماما كبيرا للإجراءات وتطبيقها تطبيقا كاملا يعني سلامة هذا النظام .

2/ تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يتطلب عمال ذوي صرامة وكفاءة عالية .

3/ بالنسبة للأداء المالي فهو يعتمد بنسبة كبيرة على التحليل .

4/ من أجل قراءة جيدة للتحليل لا بد من دقة النتائج وهذا لا يتأتى إلا بكفاءة .

الفصل الاول :الادبيات النظرية والتطبيقية

المطلب الثالث : الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

جدول 1:يمثل أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
. المراجع الداخلي هدفه الرئيسي هو حماية أموال وأصول المؤسسة من الأخطاء والغش . . المراجع الداخلي مهمته تقديم التوصيات والاقتراحات للإدارة من القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة . . عدم اختلاف الهدف الرئيسي تحسين الأداء المالي للمؤسسة بنسبة للمراجع الداخلي والمراجع الخارجي .	. تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بمعرفة دور نظام المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بدراسة ميدانية لمؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بتوقرت.

خلاصة 1:

تحتل المراجعة الداخلية مكانة هامة داخل المؤسسة حيث تعتبر وظيفة ضرورية وفعالة تساعد المؤسسة في تحقيق اهدافها فلا يمكن للإدارة الاستغناء عنها باعتبارها نشاط تأكيدى استشاري مستقل وموضوعي مصمم ولهذا نجد أن المراجعة الداخلية تقوم بقياس فعالية الوسائل الرقابية .

حيث ان الهدف الاساسي لوظيفة المراجعة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها و المحافظة عليها والحفاظ على الوضعية للمؤسسة و تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في تحقيق أداء مالي جيد.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مدخل الفصل 2:

في هذا الفصل نقوم بدراسة ميدانية على مؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بتوقرت وكيفية القيام بعملية المراجعة الداخلية كونها وظيفة اساسية تقوم بحماية الاصول المؤسسة وللتفصيل اكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بتوقرت.

المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية والأداء المالي داخل المؤسسة

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة صناعة الحديد والفولاذية sarl safiac تشرت

المطلب الأول: نشأة مؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بتوقت

1. تعريف المؤسسة:

تعتبر من أهم المؤسسات الإنتاجية تقع في المنطقة الشرقية للجنوب الجزائري ب ولاية توقرت تحديداً في المنطقة الصناعية تماسين على جهة الجانب الشرقي للطريق رقم 03 الربط بين ولايتي توقرت و ورقلة ، تبلغ مساحتها مساحة 20000 م² منها 2400 م² مغطاة .، و قدر عدد عمالها 51 عاملاً .

أسست مؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بموجب قانونها الأساسي تحت رقم 2008/588 صادر بتاريخ 2008/12/1، بدأ بناؤها سنة 2008 حيث دخلت حيز التشغيل لأول مرة سنة 2015 بمبلغ رأس مال قدره

202226765.94

اسم الشركة	عنوان الشركة	العلامة التجارية	تاريخ انشائها	سنة انطلاق النشاط الفعلي	رقم اعمال
شركة الصناعات الحديدية والفولاذية تشرت	المنطقة الصناعية تماسين		ديسمبر 2008	2015	202226765.94
الشكل القانوني للشركة	قطع نشاط الشركة	نوعية النشاط	عدد العمال	توزيع النشاط	اهم المنافسين اهم العملاء
شركة ذات مسؤولية محدودة	تجاري	الصناعات الحديدية والفولاذية	51 عاملاً	تغطي كل من ورقلة، الوادي، باتنة، سطيف	مؤسسة COMAHT سونلغاز المقاولين وبعض المؤسسات العمومية

2. طبيعة نشاط المؤسسة

تنشط المؤسسة في صناعة مجموعة من أنواع الأعمدة والهياكل المعدنية وهذا تلبية لاحتياجات عملائها والتي تتمثل في:

- أعمدة نقل و توزيع الكهرباء
- أعمدة الإنارة العمومية بمختلف أنواعها
- أعمدة الطاقة الشمسية
- الهياكل المعدنية les Hangars للبنىات
- كبائن السفاري (الغرف الصحراوية)
- صفائح التسقيف
- الأجزاء الميكانيكية الخاصة
- صهاريج مختلفة الأحجام

1. الوحدات الإنتاجية لمؤسسة الصناعات الحديدية والفولاذية بتوقرت :

تتكون من عدة آلات نذكر منها :

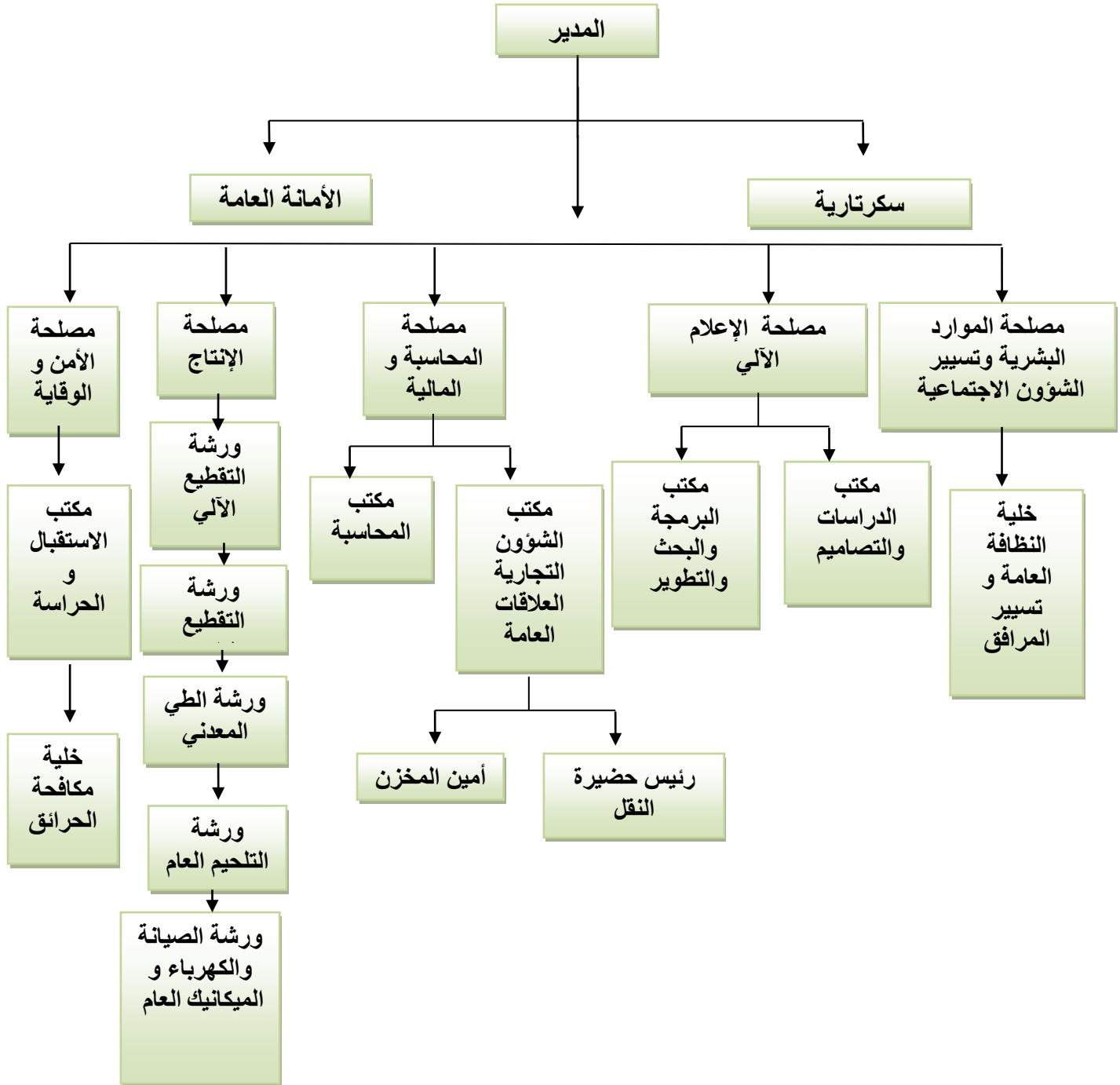
- آلة قطع الحديد من نوع GUITINE : تبلغ طاقتها الإنتاجية 5 طن يومياً بتكلفة إنتاج 5000000.00 دج
- آلة ثقب الحديد POIN CENEUSE : تبلغ طاقتها الإنتاجية 2 طن يومياً بتكلفة إنتاج 2000000.00 دج
- آلة ثني الحديد PLIEUSE : تبلغ طاقتها الإنتاجية 5 طن يومياً بتكلفة 5000000.00 دج
- آلة قطع رقمية لقطع الحديد من نوع CNC PAZMA MACHINE : تبلغ طاقتها الإنتاجية 2 طن يومياً بتكلفة إنتاج 2000000.00 دج
- آلة تشكيل الحديد MACHINE TN 40 : تبلغ طاقتها الإنتاجية 6 طن يومياً بتكلفة إنتاج 6000000.00 دج
- آلة تلحيم الحديد POSTE SOUDER MIG : تبلغ طاقتها الإنتاجية 2 طن يومياً بتكلفة إنتاج 2000000.00 دج

2. توزيع العمال حسب الجنس:

جدول 1 يمثل جدول توزيع العمال حسب الجنس

إدماج مهني DAIP/CT A	تمهين	المجموع	تنفيذ		تأهيل		إطارات		الجنس
			دائمين	مؤقتين	دائمين	مؤقتين	دائمين	مؤقتين	
1	2	48	20	8	12	4	4	0	رجال
0	0	3	0	1	0	2	0	0	نساء
1	2	51	20	9	12	6	4	0	المجموع

الشكل 3: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

أولا / قائمة استقصاء خاصة بنظام المراجعة الداخلية :

جدول 2 يمثل قائمة استقصاء خاصة بنظام المراجعة الداخلية

الرقم	السؤال	نعم	لا	الملاحظة
01	هل هناك خطة تنظيمية للمراجعة الداخلية ؟	×		
02	هل يوجد خطة مكتوبة للمراجعة الداخلية ؟	×		
03	هل يوجد في المؤسسة مراقب مالي ؟	×		
04	هل يوجد إدارة التدفق تقارير مكتوبة لنتائج الفحص الذي تقوم به ؟	×		
05	هل المدقق الداخلي هو المسؤول عن عملية المراجعة داخل المؤسسة؟	×		
06	هل هناك مصلحة خاصة لعملية المراجعة؟		×	
07	هل هناك فصل بين المراجعة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي ؟	×		تكون شاملة
08	هل يوجد تقارير حول نظام المراجعة الداخلية من طرف المدقق الخارجي ؟	×		سنويا (في نهاية كل سنة)
09	هل هناك زيارات دورية للمؤسسة من طرف المدقق الخارجي ؟		×	
10	هل هناك مهام منفصلة لكل شخص بالمصلحة؟	×		
11	هل نظام المراجعة الداخلية يسعى لمنع الغش والاختلاس؟	×		
12	هل المراجعة الداخلية تسعى لحماية أصول وممتلكات المؤسسة ؟	×		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثانيا / قائمة استقصاء خاصة بالأداء المالي :

الرقم	السؤال	نعم	لا	الملاحظة
01	هل يوجد هناك أسباب لتقييم الأداء المالي ؟	×		من اجل كشف الانحرافات وايجاد حلولها.
02	هل هناك محاولات لتحسين الأداء المالي ؟	×		
03	هل هناك لجنة لمقارنة الأداء الواجب إنجازه ؟		×	شخص واحد فقط
04	هل المدقق الداخلي هو المسؤول عن قياس الأداء المالي ؟		×	الادارة هي المسؤولة عن قياس الاداء المالي.
05	هل نتائج قياس الأداء المالي التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة ؟	×		
06	هل الأداء المالي هو الذي يقوم بالكشف عن نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة ؟	×		
07	هل بيان الوضع المالي الحالي للمؤسسة يعتمد على السنة المالية المعنية فقط ؟		×	.سنوات السابقة كذالك
08	هل نتائج قياس الأداء المالي تساهم في تغيير إجراءات المراجعة الداخلية؟	×		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

		×	هل تقييم الأداء المالي يقتصر على القوائم المالية فقط ؟	09
		×	هل مخرجات نظام المراجعة الداخلية هي مدخلات الأداء المالي ؟	10
		×	هل هناك علاقة بين نظام المراجعة الداخلية بالأداء المالي ؟	11

جدول 3 يمثل قائمة استقصاء خاصة بالأداء المالي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لسنتي 2019 – 2020 .

أولاً: عرض جدول حسابات لنتائج لسنتي 2019_ 2020

جدول 4 يمثل جدول حسابات النتائج لسنتي 2019.2020

البيانات	2019	2020
مبيعات من البضائع	153662030	151287389
انتاج مخزن	—	—
انتاج مثبت	—	2701209
اعانات الاستغلال	—	—
01 انتاج الدورة	153662030	153988598
مشتريات مستهلكة	402320	373895
الخصم على المشتريات	9110.	2204
خدمات وخدمات خارجية اخري	.13198686	.14462014
مواد اولية	130273223	130607407
02 استهلاك الدورة	.143883339	.145493112
03 القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	9778691	8495486
مصاريف المستخدمين	3709558	3243065
ضرائب والرسوم	26392	23898
04 الفائض الخام للاستغلال	6042741	5228523

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

—	—	نواتج وإيرادات عمليات أخرى
35551	56035	تكاليف عملياته أخرى
—	—	مؤونات مسترجعة
—	—	مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة
5192972	5986706	05 نتيجة الإستعمال
14480	—	نواتج مالية
168681	202732	تكاليف مالية
154201	202732	06 نتيجة المالية
5038771	5783974	07 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
—	39408	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
—	—	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
—	—	مشاركة العامل في الربح
—	—	مجموع المنتوجات الأنشطة العادية
—	—	مجموع أعباء الأنشطة العادية
		08 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
—	—	عناصر غير عادية منتوجات
—	—	عناصر غير عادية أعباء
—	—	09 النتيجة غير عادية
5038771	5744566	10 النتيجة الصافية للسنة المالية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثانيا: عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنتي 2019 – 2020 :

1. عرض الميزانية المالية لسنة 2019 :

1.1. عرض جانب الاصول للميزانية المالية سنة 2019:

جدول 5 يمثل جانب الاصول للميزانية المالية لسنة 2019

البيان	ق . م الإجمالية	اهتلاكات ومؤو..	ق . م الصافية
الأصول غير جارية			
الأصول غير الملموسة			
(المعنوية)			
الأصول الملموسة (العينية)			
الأراضي			
المباني			
التجهيزات التقنية والمعدات	14588616	2315617	12243190
والأدوات	.	.	.
الأصول الثابتة الملموسة	.	.	.
الأخرى	.	.	.
الأصول الثابتة في شكل امتياز	.	.	.
تشبيطات جاري إنجازها	.	.	.
الأصول المالية	.	.	.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

16500	.	16500	عناوين فرعية
	.	.	مساهمات أخرى وضم مدينة
	.	.	أخرى
	.	.	الأصول الثابتة الأخرى
	.	.	القروض والأصول المالية
			الأخرى غير المتداولة
			الأصول الثابتة المخصصة
			للبيع
			الأصول الضريبية المؤجلة
			ارتباط معقد
12259698	2315617	14575316	مجموع الأصول غير الجارية
43517800		43517800	الأصول الجارية
.	,	.	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
36390128	.	36390128	الذمم المدينة والاستخدامات
9211538	.	9211538	المماثلة
8580698	.	8580688	الزبائن
.	.	.	المدينون الآخرون
	.	.	الضرائب وما شبهها

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

36201081		36201081	الموجودات المتداولة الأخرى الموجودات وما شبهها الاستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى خزينة الأصول
133901245		133901245	مجموع الأصول الجارية
146190943	2315617	140476981	المجموع العام للأصول

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

1.1. عرض جانب الخصوم للميزانية لسنة 2019:

جدول 6 يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية لسنة 2019

المبالغ	البيان
43200000	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به
96484	علاوات واحتياطات / (احتياطات موحدة (1)) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1)
5744564	نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
4015516	رؤوس أموال خاصة أخرى . ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية
53146564	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
4158020	الخصوم غير جارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمخصصة) ديون أخرى غير متداولة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مؤونات و منتوجات ثابتة مسبقة	.
مجموع الخصوم غير الجارية	4158020
الخصوم الجارية	59190872
موردو الحسابات الملحقة	1170586
لضرائب	28494861
ديون أخرى	
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية	88856359
المجموع العام للخصوم	146160943

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

2. عرض الميزانية المالية لسنة 2020

2.1. عرض جانب الاصول للميزانية 2020

جدول 7 يمثل جانب الاصول للميزانية المالية سنة 2020

البيان	ق . م الإجمالية	اهتلاكات ومؤو..	ق . م الصافية
الأصول غير جارية	.	.	.
الأصول غير الملموسة (المعنوية)	.	.	.
الأصول الملموسة (العينية)	.	.	.
الأراضي	.	.	.
المباني	.	.	.
التجهيزات التقنية والمعدات والأدوات	.	.	.
الأصول الثابتة الملموسة الأخرى	38298660	2315617	35983033
الأصول الثابتة في شكل امتياز	.	.	,
تثبيات جاري إنجازها	2701209	.	2701209
الأصول المالية	.	.	.
عناوين فرعية	.	.	.
مساهمات أخرى وذمم مدينة أخرى	.	.	.
الأصول الثابتة الأخرى	,	.	.
القروض والأصول المالية الأخرى غير المتداولة	16500	.	16500
الأصول الثابتة المخصصة للبيع	.	.	.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

.	.	.	الأصول الضريبية المؤجلة
.	.	.	ارتباط معقد
38700742	2315617	41016359	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
15037729		16037729	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
,	,	,	الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
55703316	,	55703316	الزبائن
10099844	.	10099844	المدينون الآخرون
6305008	.	6305008	الضرائب وما شبهها
.	.	.	الموجودات المتداولة الأخرى
,	,	,	الموجودات وما شبهها
,	,	,	الاستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى
43963698		43963698	خزينة الأصول
131109595		131109595	مجموع الأصول الجارية
169810337	2315617	172125954	المجموع العام للأصول

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

2.2. عرض جانب الخصوم للميزانية المالية 2020:

جدول 8 يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية سنة 2020

المبالغ	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة
43290000	رأس مال تم إصداره
.	رأس مال غير مستعان به
190745	علاوات واحتياطات / (احتياطات موحدة (1))
.	فارق إعادة التقييم
.	فارق المعادلة (1)
5038771	نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
10047309	رؤوس أموال خاصة أخرى . ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة
	حصة ذوي الأقلية
58185335	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير جارية
4158020	القروض والديون المالية
.	الضرائب (المؤجلة والمخصصة)
.	ديون أخرى غير متداولة
.	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

4158020	مجموع الخصوم غير الجارية
58640287	الخصوم الجارية
552297	موردو الحسابات الملحقة
40274398	لضرائب
-	ديون أخرى
	خزينة الخصوم
107466982	مجموع الخصوم الجارية
169810337	المجموع العام للخصوم

جدول 9 يمثل ميزانية مختصرة لسنة 2019

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	12259698	الأموال الدائمة . الأموال الخاصة . ديون طويلة ومتوسطة الأجل	53146564 4158020
مجموع الأصول الثابتة	12259698	مجموع الأموال الدائمة	57304584
الأصول المتداولة	43517800 54182364 36201081	ديون قصيرة الأجل	88856359
مجموع الأصول المتداولة	133201235	مج الخصوم المتداولة	88856359
المجموع العام للأصول	146160943	المجموع العام للخصوم	146160943

جدول 10 يمثل الميزانية المختصرة لسنة 2020

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	38700742	الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون طويلة ومتوسطة الأجل	58185335 4158020
مجموع الأصول الثابتة	38700742	مجموع الأموال الدائمة	62343355
الأصول المتداولة	15037729 72108168 43963698	ديون قصيرة الأجل	107466982
مجموع الأصول المتداولة	131109595	مج الخصوم المتداولة	107466982
المجموع العام للأصول	169810337	المجموع العام للخصوم	169810337

المطلب الثالث: قياس الأداء المالي لسنتي 2019 . 2020

أولاً: قياس الأداء المالي بواسطة النسب المالية

جدول 11 يمثل قياس الاداء المالي بواسطة النسب المالية لسنتي 2020/2019

سنة 2019	سنة 2020
1/ نسب الهيكلية	
1.1 نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	
4,6742=12259698/57304584	1,6109=38700742/62343355
2.1 نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	
4,3350=12259698/53146564	1,5034=38700742/58185335
2/ نسب المديونية	
1.2 نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	
0,3636=146160943/53146564	0,3426=169810337/58185335
2.2 نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم	
0,6364=146160943/93014379	0,8607=169810337/ 146160943
3/ نسب السيولة	
1.3 نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	
1.4991=88856359/133201235	1.2199=107466982/131109595
2.3 نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة . المخزون) / ديون قصيرة الأجل	

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

$\frac{1.0801=107466982}{(15037729_131109595)}$	$\frac{1.0093=88856359}{(43517800_133201235)}$
3.3 نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	
$0.4090=107466982/43963698$	$0,4074=88856359/36201081$
3.4 نسبة سيولة الأصل = الأصول المتداولة / مجموع الأصول	
$0,7721=169810337/131109595$	$0,9113=146160943/133201235$
4/ نسب المردودية	
1.4 نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية * 100 / الأموال الخاصة	
$\%6=0,06=58185335/3538771$	$\%11=0,11=53146564/5744566$
2.4 نسبة المردودية الاقتصادية : نتيجة الدورة الصافية * 100 / مجموع الأصول	
$\%2=0,02=169810337/3538771$	$\%4=0,04=146160943/5744566$
3.4 نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية * 100 / الأصول الثابتة	
$\%9=0,09=38700742/3538771$	$\%47=0,47=12259698/5744566$

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثانياً: قياس الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية

جدول 12 يمثل قياس الاداء المالي بواسطة التوازنات المالية

سنة 2020	سنة 2019
1/ رأس المال العامل (FR) الأموال الدائمة . الأصول الثابتة	
23642613=38700742_62343355	45044886=12259698_57304584
ينقسم رأس المال العامل (FR) إلى 4 أقسام 1. 1 رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة	
38700742	12259698
1. 2 رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة . الأصول الثابتة	
23642613=38700742_62343355	45044886=12259698_57304584
1. 3 رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة . الأصول الثابتة	
19484593=38700742_58185335	40886866=12259698_53146564
1. 4 رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم . الأموال الخاصة	
111625002=58185335_169810337	93014379=53146564_146160943
2 / احتياج رأس المال العامل (BFR) = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق) . (ديون قصيرة الأجل . سلفات)	
=(0_107466982)_(72108168+15037729)	_(54182364+43517800)
20321085-	8843805 =(0 _88856359)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

3/ الخزينة الصافية (TN) = القيم الجاهزة . السلفات	
43963698=0_43963698	36201081=0_36201081

أولاً: التفسير المالي:

أ. التفسير المالي لقياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

1. نسب الهيكلية :

1.1. نسبة التمويل الدائم:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم أكبر من نسبة 100% خلال السنتين ما يدل ان الاصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة وتقوم بتمويلها كلها عن طريق الاموال الدائمة مع وجود هامش الامان يعبر عن فائض تغطية الاصول الثابتة التي تقوم بتمويل الاصول المتداولة.

1.2. نسبة التمويل الذاتي:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي أكبر من نسبة 100% خلال السنتين ما يدل ان المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة.

2. نسب المديونية:

2.1. نسبة الاستقلالية المالية:

من خلال نتائج سنتي (2019 . 2020) نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من (0,5) (50%) ، وهذه وضعية ضعيفة بالنسبة للمؤسسة لأنها فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة بنسبة أكثر من (50%) من الديون.

2.2. نسبة قابلية السداد:

من خلال نتائج سنتي (2019 . 2020) نلاحظ أن نسبة قابلية السداد أكثر من (0,5) (50%) ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة ليس لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى .

3. نسب السيولة :

3.1. نسبة السيولة العامة : نلاحظ أن السيولة المالية لكلتا السنتين أكبر من 100% هذا يعني أن مدي

قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الاجل بالأصول المتداولة والتي يمكن أن تتحول إلى نقدية في تواريخ استحقاقها، كما يدل أيضا على أن راس المال العام موجب.

3.2. نسبة السيولة الجاهزة: من خلال نتائج سنتي (2019 . 2020) نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية

مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية 20 % و 30 % ، وهذا ما يدل على أن هناك وجود أموال مجمدة كان الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتغطي أكبر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم . وهذه الوضعية غير جيدة للمؤسسة.

3.3. نسبة سيولة الاصل: نلاحظ من خلال نتيجة 2019,2020 ارتفاع النسبة سيولة الاصل عن

50% يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير.

4. نسب المردودية:

4.1. المردودية المالية: من خلال نتائج سنتي (2019 . 2018) نلاحظ أن نسبة المردودية المالية منخفضة

تماما ، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحسن توظيف أموالها الخاصة حيث أن عائد هذه الأموال منخفض جدا وهو ما تأكده هذه النسبة أي أن الوضع المالي للمؤسسة هو وضع سيء . على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثماراتها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وإلا قد يؤدي إلى إفلاسها وتصفيتها في حالة المعالجة .

4.2. **المردودية الاقتصادية:** تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسسات

حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول.

4.3. **المردودية التجارية:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة , حيث كل دينار من الأصول الثابتة يعطي

(X) دج من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها .

ب. التفسير المالي لقياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية :

1. **راس المال العامل FR:** نلاحظ ان راس المال العامل للمؤسسة موجب كلتا السنتين سنة 2019

45044886 وسنة 2020 23642613 مع الانخفاض يعني هذا ان المؤسسة تمكنت من تغطية اصولها

الثابتة بأموالها الدائمة ، وهو ما يعبر على أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية جدا .

2. **احتياجات راس المال العامل BFR:** من خلال نتيجة الاحتياج في راس المال العامل 2019 موجبة يدل على

أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة من اجل تغطية احتياجات الدورة ، بينما سنة 2020 سالبة

يدل قد غطت احتياجات دورتها ، ولا تحتاج الى موارد أخرى والمؤسسة في حالة جيدة.

3. **الخزينة TR:** الخزينة موجبة كلتي سنتين مع زيادة سنة 2020 على 2019 هذا يعني أن المؤسسة تغطي كامل

احتياجاتها وهي في حالة فائض وهذا يعني انها تطرح مشكلة الربحية أي فائض معطل ، حالة مالية جيدة.

خلاصة 2:

لقد تم في هذا الفصل عرض الدراسة الميدانية لمؤسسة صناعة الحديد والفولاذية sarl safiac ذات الموضوع مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المراجعة الداخلية و الأداء المالي داخل المؤسسة وذلك من خلال جمع المعلومات في المقابلة مع أطراف داخل المؤسسة بمصلحة المالية والمحاسبة بالإضافة إلى عرض القوائم المالية من أجل قياس الأداء المالي .

الختام

الخاتمة:

بعد الدراسة للموضوع مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قمنا بمعرفة نظام المراجعة الداخلية داخل المؤسسة و الخطوات التي تقوم بيها المؤسسة ومراجعة عمل المؤسسة من أجل تحسين اداءها المالي، وهذا من اجل تخطيط وتنظيم لتحقيق الاهداف المسطرة للمؤسسة التي تسعى الادارة الى تحقيقها بأحسن كفاءة وفعالية.

الفرضيات:

- ✓ تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط القوة والضعف الاداء المالي.
- ✓ تقيم الاداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمواجهة المستقبل.
- ✓ الأداء أكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية وكفاءة المؤسسة الاقتصادية ، وهذا يستند على الأداء المالي.
- ✓ للمراجعة الداخلية دورا هام في تحسين الاداء المالي بالنسبة للمؤسسة .

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ تتولى المراجعة الداخلية اهتمام كبيرا للإجراءات وتطبقها طبقا سليما.
- ✓ يتمثل نظام المراجعة الداخلية في الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في تحقيق الأهداف.
- ✓ تطبق إجراءات المراجعة الداخلية يتطلب عمال صرامة وكفاءة عالية.
- ✓ بالنسبة للأداء المالي فهو يعتمد بنسبة كبيرة على التحليل.
- ✓ من اجل قراءة جيدة للتحلل لابد من دقة النتائج وهذا يكون إلا بالكفاءة.

التوصيات:

- ✓ يجب النظر إلى نظام المراجعة الداخلية على أنه وسيلة وليس غاية .
- ✓ وضع برنامج رقابي حديث يشمل جميع هياكل المؤسسة من الداخل إلى الخارج؛
- ✓ يجب إعداد برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة لأخرى يسمح باكتشاف وتصحيح الانحرافات .
- ✓ يجب أخذ أسلوب القياس المقارن كعملية مستمرة تقوم بها المؤسسة من أجل تحسين أدائها المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

قائمة الكتب:

بالغة العربية:

1. ثناء علي القباني ، نادر شعبان السواح ، المراجعة الداخلية في ضل التشغيل الإلكتروني ، دار الجامعة ، مصر . 2006 .
2. خميسي شيخة ، التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة) ، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، 2010 .
3. رافعي خليل محمود ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل ، عمان ، 1998 .
4. رائد محمد عبد ربه ، المراجعة الداخلية . الجنادرية للنشر والتوزيع . 2010 .
5. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2000 .
6. عبد الفتاح الصحن ، ومحمد سمير كامل ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2001 .
7. عدنان كايدة النعيمي ، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2008 .
8. علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداني ، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، دار الصفاء ، عمان 2011 .
9. علي فضالة أبو الفتوح ، التحليل المالي وإدارة الأموال ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 1999 .
10. عمار بن عبد الله العمار، الاطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية .الرياض .2014 .
11. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 44.ص، 2002
12. مجيد محمود الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب ، دار المناهج ، 2006 .
13. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009 .
14. مليكة زغيب ، مياود بوشنقيرة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

15. يوسف محمد الجربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق .الطبعة 1 ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 .

بالغة الاجنبية:

1.peter Drucker . lavenir du management selon Drucker . Edition village mondial paris 1999 .

الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 01/88، العدد 2 ،بتاريخ 12/ 01/ 1988

المجلات

1. خالد أحمد محمد حمودة، دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات الإنسان و المجتمع ،العدد5، 2004،
2. الشيخ داوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد (7) . 2010. ص 210 – 220 ،
3. محمد فهمي حسن ، وجيه عبد الرسول العلي ، المشكلات التطبيقية لقياس الإنتاجية وطرق معالجتها ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد 3 ، 1980 ، بغداد
4. نائل العواملة ، تقييم أداء الشركات الصناعية ، مجلة العلوم الإدارية ، المجلد 17 (أ) ، الأردن ، 1993 ، ص 188 .

مذكرات الجامعية:

1. بنية توفيق المرعي ، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية ، مذكرة ماجستير، جامعة جدار للدراسات العليا، الأردن ، 2009.
2. قلو مصطفى ، بن عميرة توفيق ، المراجعة الداخلية في المؤسسة ، مذكرة ماجستير ، 2004 .
3. موسى نوفل ، تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة ال البيت المفرق ، الأردن 2002 .
4. نعيمة شباح ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ، مذكرة ماجستير كلية علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007-2008

الملحق 01: جانب الاصول 2019

BILAN (ACTIF)				
ACTIF	2019		Net	Net
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs		
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition goodwill				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terreins				
Batiments				
Autres immobilisations corporelles	4 458 818	2 315 817	12 245 158	9 940 297
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres et équivalences				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés	18 500		18 500	18 500
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	14 676 318	2 315 817	12 263 658	9 958 807
ACTIF COURANT	43 517 800		43 517 800	43 517 100
Stocks et en cours				
Créances et emplois assimilés				
Chèques	36 390 128		36 390 128	17 400 969
Autres débiteurs	6 511 500		6 211 535	5 579 339
Emprunts et assimilés	2 580 896		2 580 896	7 221 789
Disponibilités et assimilés				
Prépondants et autres actifs financiers courants				
Tresorerie	36 201 081		36 201 081	18 080 121
TOTAL ACTIF COURANT	135 901 245		135 901 245	32 189 988
TOTAL GENERAL ACTIF	148 476 563	2 315 817	148 150 245	101 593 355

الملحق رقم 02: جانب الخصوم 2019

Exercice clos le 31/12/2019		
BILAN (PASSIF)		
PASSIF	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	43 290 000	43 290 000
Capital non appelé	98 484	98 484
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)	5 744 564	4 025 518
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 015 513	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	53 148 564	47 412 000
PASSIFS NON -COURANTS	4 158 020	4 158 020
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	4 158 020	4 158 020
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS	66 190 377	33 712 345
Fournisseurs et comptes rattachés	1 170 535	268 270
Impôts	28 494 851	15 021 730
Autres dettes		
Tresorerie Passif	66 856 359	50 023 346
TOTAL III	146 160 943	101 593 365
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III		

الملحق رقم 03: جدول حساب النتائج 2019

Adresse : QUARGIA

Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

		2019			
RUBRIQUES		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Revenus marchandises			153 562 030		67 554 959
	Produits financiers				
Revenus de services					
	Vente de services				
Revenus autres					
	Rapports des autres entreprises		153 562 030		67 554 959
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,retours					
Produits financiers					
Produits de services					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice					
Achats de marchandises vendues		120 773 225		55 594 720	
Marchés primaires					
Marchés secondaires					
Variations des stocks					
Achats d'immobilisations et de prestations de services				324 537	
Achats de consommables				9 100	1 559
Rabais,remises,remises acceptées sur achats					
Services extérieurs	Services généraux	2 459 000		1 559 000	
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	2 459 500		1 559 000	
	Services des machines				
	Personnel extérieur à l'entreprise			355 117	
	Remboursement d'intérimaires et temporaires	1 250 075		30 110	
	Publicité	30 110			
	Depenses matérielles et immobilières			2 143 622	
Autres services		3 540 000			
Rabais,remises,retours acceptés sur services extérieurs				61 591 972	
II-Consommations de l'exercice		143 063 338		9 775 591	5 552 997
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)					1 882 406
Charges de personnel		5 705 050		3 554	
Impôts et taxes et consommables assimilés		25 392			
IV-Excédent brut d'exploitation			6 342 741		4 677 026

LOCAL N°01/BLC343 N°08				
Adresse : CUARGLA				
Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels			24 781	
Autres charges opérationnelles	56 629			
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat opérationnel		5 966 706		4 052 244
Produits financiers				566
Charges financières	202 732		27 385	
VI-Resultat financier	202 732		26 729	
VII-Resultat ordinaire(V-VI)		5 783 974		4 025 515
Événements extraordinaires (produits)				
Événements extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impôts exigibles sur résultats	39 408			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		5 744 566		4 025 515

الملحق رقم 04: ميزانية المالية جانب الأصول 2020

LOCAL MOBILE CASH NOTES				
Adresse : QUARGELA				
Exercice clos le: 31/12/2020				
BILAN (ACTIF)				
ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition (un goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terres				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	30 288 600	2 315 617	35 983 033	12 243 190
Immobilisations en cours	2 731 235		2 731 208	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	16 500		16 500	16 500
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	41 019 835	2 315 617	38 700 742	12 259 690
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	16 037 775		16 037 729	43 617 600
Créances et emplois assimilés				
Clients	55 703 315		55 703 315	35 500 128
Autres débiteurs	10 069 644		10 069 644	3 211 539
Impôts et assimilés	6 305 029		6 305 000	6 080 608
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Tresorerie	43 953 890		43 953 890	35 201 081
TOTAL ACTIF COURANT	131 109 595		131 109 595	133 901 245
TOTAL GENERAL ACTIF	172 129 430	2 315 617	169 810 337	146 160 935

الملحق رقم 05: الميزانية المالية جانب الخصوم 2020

Adresse : QUARGLA		
Exercice clos le : 31/12/2020		
BILAN (PASSIF)		
PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	43 290 000	43 290 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	- 190 745	95 484
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 035 771	5 744 564
Autres capitaux propres - Report à nouveau	10 047 309	4 015 516
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	58 185 335	53 145 554
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	4 158 020	4 158 020
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	4 158 020	4 158 020
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	58 540 287	59 100 972
Impôts	552 297	1 170 636
Autres dettes	48 274 398	28 494 851
Trésorerie Passif		
TOTAL III	107 468 982	88 856 359
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	169 810 337	146 160 943

الملحق رقم 06: جدول حساب النتائج 2020

Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		151 312 118		153 662 030
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	22 723			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		151 287 388		153 662 030
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée		2 701 200		
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		153 988 588		153 662 030
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	130 807 407		130 273 223	
Autres approvisionnements				
Variation des stocks				
Achats déduits et de prestations de services				
Autres consommations	373 805		402 320	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		2 204		-8 110
Services extérieurs				
Sous-traitance générale	12 987 391			
Locations	334 000		2 434 000	
Entretien, réparations et maintenance	60 000		2 868 000	
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	860 835		1 255 078	
Ponctualité	30 110		30 110	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	131 514		6 660 000	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
I-Consommations de l'exercice	145 493 112		143 683 338	
II-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 495 486		9 778 991
Charges de personnel	3 243 055		3 709 550	
Impôts et taxes et versements assimilés	23 858		25 352	
V-Excédent brut d'exploitation		5 228 523		6 042 741

Entreprise :
 Activité : SOCIETE ALG FER ET IND CIER
 Adresse : LOCAL N°01BLC343 N°05
 C. JARGLA

Code activité: |||||

Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	35 551		58 035	
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat operationnel		5 192 972		5 986 706
Produits financiers		14 480		
Charges financiers	158 681		202 732	
VI-Resultat financier	154 201		202 732	
VII-Resultat ordinaire (V+VI)		5 038 771		5 783 974
Elements extraordinaires (produits)				
Element extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impôts exigibles sur résultats			39 408	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		5 038 771		5 744 566